

قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

الباحث / حسين حسب الله علوان

أ.د. ايمان عبد خضير
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

ترمي هذه الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار في العراق، وأعدمت الدراسة اسلوبي التحليل الوصفي والتحليل القياسي، وأشارت نتائج التحليل الوصفي الى ان ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط يؤدي الى حدوث ارتفاع (انخفاض) في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، وان انتقال أثر أسعار النفط الى سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يكون عن طريق الاحتياطيات الدولية، حيث تقوم السلطة النقدية ببيع وشراء العملة الأجنبية المستحصلة بصورة أساسية من مبيعات البلد للمورد الريعي النفط الخام، مقابل العملة المحلية للتحكم بسعر صرف العملة المحلية. وقد اعتمد نماذج قياسية مناسبة لغرض تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي، حيث تم اعتماد نماذج التكامل المشترك ونموذج السببية لكرانجر ونموذج متجه تصحيح الخطأ، واستند التحليل القياسي على بيانات خاصة بمتغيري أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (كانون الأول/ ٢٠٠٢ - كانون الأول/ ٢٠١١). وأشارت نتائج اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وأشارت نتائج اختبار السببية لكرانجر الى وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط الخام الى سعر صرف الدينار العراقي، بينما أشارت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ الى وجود علاقة سببية بالاتجاهين، أي ان كل من أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي يسبب أحدهما التغيرات في المتغير الآخر، إلا ان اتجاه العلاقة من سعر صرف الدينار العراقي إلى أسعار النفط الخام غير منطقي اقتصادياً.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ أسعار النفط، سعر صرف الدولار الأمريكي، سعر صرف الدينار

العراقي، التكامل المشترك، سببية كرانجر، متجه تصحيح الخطأ.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد 79

لسنة 2014

الصفحات 274 - 209

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

**المقدمة:**

يعد متغير أسعار النفط الخام من أكثر المتغيرات تقلباً في الاقتصاد العالمي وهذه التقلبات غالباً ما تتزامن مع التقلبات في سعر صرف الدولار، حيث ارتبط سعر النفط تاريخياً بالدولار الأمريكي والذي يعد العملة التسعيرية للنفط الخام، وبالتالي فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي لذا تتأثر هذه العوائد بالتقلبات التي تحصل في سعر صرف الدولار الأمريكي سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن جانب آخر يؤدي ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المصدرة للنفط الى تحسن في قيم عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وانتقال الأثر من أسعار النفط الى سعر الصرف قد يكون بشكل غير مباشر عن طريق العوامل الأخرى المرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياجات الدولية، وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الكيفية التي يؤثر فيها تسعير النفط الخام على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة سببية طويلة الأمد بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي، تتجه من أسعار النفط الخام الى سعر صرف الدينار العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وذلك من خلال تفسير واقع أداء المتغيرين والعلاقة بينهما خلال الفترة الزمنية محل البحث. فضلا عن بناء النموذج القياسي الذي يتم به اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.

هيكلية البحث: من أجل التوصل الى هدف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول أهم مؤشرات سوق النفط العالمية، فيما تناول المبحث الثاني تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي، أما المبحث الثالث فقد خصص لقياس العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي، واختتمت الدراسة باستنتاجات وتوصيات.

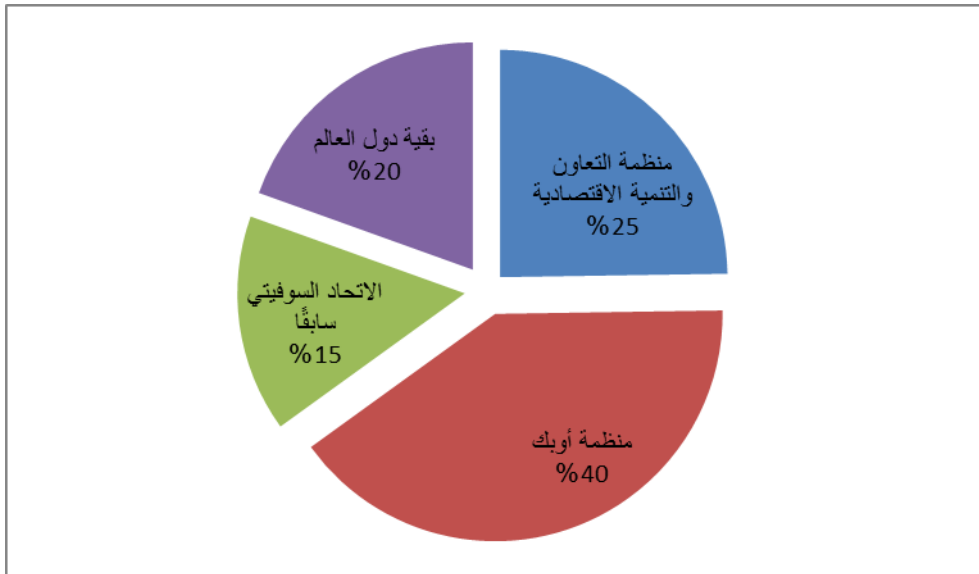
المبحث الأول: تطور أهم مؤشرات سوق النفط العالمية

أولاً: العرض العالمي للنفط: يخضع العرض العالمي للنفط الخام لعدد من المحددات والتي على رأسها الطلب على النفط، فضلاً إلى الامكانيات الانتاجية والاحتياطيات النفطية المتاحة في وقت معين وللذان يعتمدان على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب ومدى تقدم التقنية المستخدمة في هذه العمليات، كذلك يتحدد العرض النفطي بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها للنفط لغرض الاستهلاك المحلي أو لغرض التصدير بهدف الحصول على العملة الصعبة، ويدخل في هذا الاطار سياسة منظمة أوبك في تحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص (عبد الله، ٢٠٠٠، ص ٣٨).

وتقسم مصادر عرض النفط العالمي الى مصدرين رئيسيين، الأول دول منتجة للنفط دول منظمة أوبك وتهيمن على ٤٠% من انتاج العالم من النفط الخام، والثاني دول منتجة للنفط خارج منظمة أوبك. ويشار هنا الى إن ٩٠% من انتاج النفط يتركز في عشرين دولة، أما بقية الانتاج ١٠% فتقوم به أكثر من ٤٠ دولة تنتج قدرأ ضئيلاً من النفط (النعمي، ٢٠٠٢، ص ٩٣). والشكل (١) يوضح الانتاج النفطي في العالم وفي دول اوبك لعام ٢٠١١.

الشكل (١)

يوضح الانتاج النفطي في العالم وفي دول اوبك لعام ٢٠١١



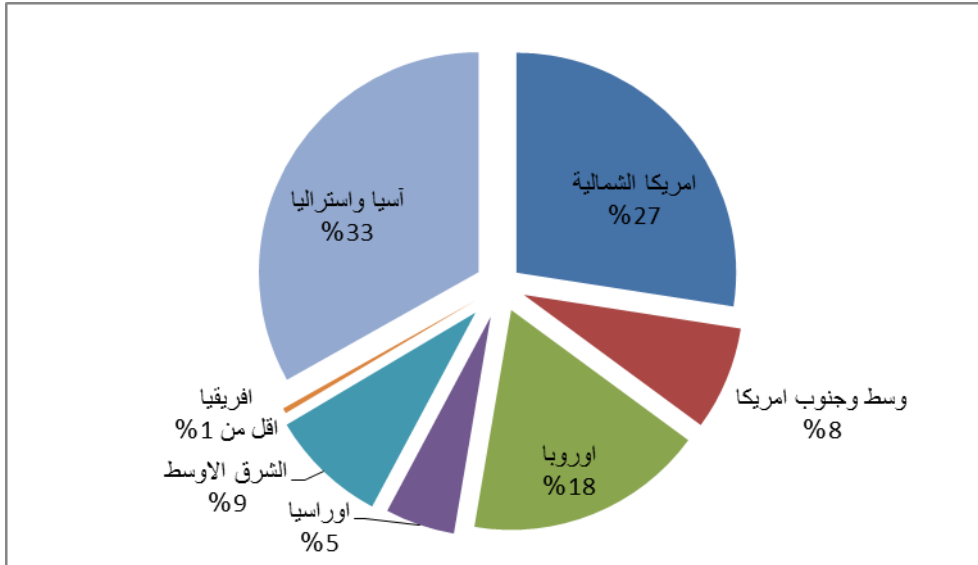
Source: U.S. Energy Information Administration (EIA), www.eia.gov

ثانياً: الطلب العالمي على النفط الخام: علاوة على كون النفط هو المصدر الاول للطاقة فإن أهمية النفط تكمن في كونه المصدر الاساسي في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور لقطاع مهم وحيوي الا وهو النقل والذي يشكل ما يقارب ٩٦% من استهلاك الطاقة في العالم، ويرتبط الطلب العالمي على النفط الخام بشكل مباشر بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو فيه ارتفاعاً أو انخفاضاً، ويرتبط أيضاً بدرجة التصنيع (الزيتوني، ٢٠١١، ص ١٤). ويوضح الشكل (٢) الاستهلاك العالمي للنفط في العالم وفق الاقاليم الدولية لعام ٢٠١١ ويمكن من خلاله ان نلاحظ: إن الحجم الأكبر من الاستهلاك هو في دول آسيا وأستراليا بنسبة ٣٣% مقارنة باستهلاك العالم من النفط الخام.

العراق*

الشكل (٢)

يوضح الاستهلاك العالمي للنفط وفق الاقاليم الدولية لعام ٢٠١١

Source: U.S. Energy Information Administration (EIA), www.eia.gov

وتأتي دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) في المرتبة الثانية بحجم الاستهلاك للنفط الخام وبنسبة ٢٧%؛ ولا بد من الإشارة هنا إلى إن الاستهلاك على مستوى دول العالم هو الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية. أما استهلاك دول أوروبا فقد بلغت نسبته ١٨% من استهلاك العالم. في حين بلغت نسبة استهلاك دول الشرق الأوسط من النفط ٩%، بينما لم تتجاوز نسبة استهلاك دول وسط وجنوب أمريكا من النفط الخام ٨% من استهلاك النفط الخام. تلتها دول أوراسيا بنسبة ٥%، أما استهلاك دول أفريقيا فلم تتجاوز نسبته ١%.

ثالثاً: تطور أسعار النفط خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١١): ويمكن من خلال الجدول (١) تثبيت تطور أسعار النفط في مرحلتين:

المرحلة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩): تميزت بداية هذه المدة بارتفاع مفاجئ في أسعار النفط بسبب الحرب العراقية الكويتية، وخلال المدة (١٩٩١-١٩٩٤) انخفضت أسعار النفط بسبب عوامل أهمها توسيع الطاقات الإنتاجية في بعض دول أوك و خارجها، اما خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٦) فقد شهدت تحسن في أسعار النفط بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط والذي يرجع إلى تعرض النصف الشمالي من الكرة الأرضية إلى شتاء قارص ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات النفطية إلى جانب تدني المخزون النفطي في الدول الصناعية وكذلك استمرار نمو الاقتصاد العالمي يضاف إلى ذلك تأخر عودة العراق إلى السوق النفطية (النعيمي، مصدر سابق، ص ٨٤-٨٨).



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

جدول (١)

يوضح تطور أسعار النفط الخام (سلة أوبك) للمدة (١٩٧٠-٢٠١١) (دولار لكل برميل)

السنة	أسعار النفط	نسبة التغير	السنة	أسعار النفط	نسبة التغير
1990	22.26		2001	23.12	-16.23
1991	18.62	-16.35	2002	24.36	5.36
1992	18.44	-0.97	2003	28.1	15.35
1993	16.33	-11.44	2004	36.05	28.29
1994	15.53	-4.90	2005	50.64	40.47
1995	16.86	8.56	2006	61.08	20.62
1996	20.29	20.34	2007	69.08	13.10
1997	18.68	-7.93	2008	94.45	36.73
1998	12.28	-34.26	2009	61.06	-35.35
1999	17.47	42.26	2010	77.45	26.84
2000	27.6	57.99	2011	107.46	38.75

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, several issues, www.opec.org

وفي عام 1998 انخفضت أسعار النفط الخام، ويرجع البعض هذا الانخفاض إلى انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة الآسيوية إلى جانب زيادة عرض النفط من قبل دول أوبك، حيث وقعت أوبك اتفاقاً في جاكارتا في عام 1997 والذي أدى إلى زيادة إنتاج النفط 10% (AlYousef, Nourah., www.usaee.org).

المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠١١): وفي عام 2000 ارتفعت أسعار النفط الخام بسبب تزايد الطلب على المنتجات النفطية في مناطق كثيرة من أوروبا وأمريكا الشمالية، أما في عام 2001 انخفضت أسعار النفط الخام بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي فضلاً عن أحداث الحادي عشر من أيلول التي أثرت على مستوى الطلب والإمدادات المتزايدة من بلدان منظمة أوبك، إضافة إلى ذلك ما آلت إليه الأوضاع في قطاع الطيران الذي يستهلك ما يقارب 10% تقريباً من استهلاك المنتجات البترولية (دندي، عبد الفتاح، ٢٠١٢، ص ٢٧)، وفي عام ٢٠٠٢ قامت منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج الرسمية الأمر الذي عمل على تحسين الأسعار ويقاؤها حتى نهاية ذلك العام ضمن النطاق السعري المستهدف (المناعي، ٢٠٠٢، ص ٣).

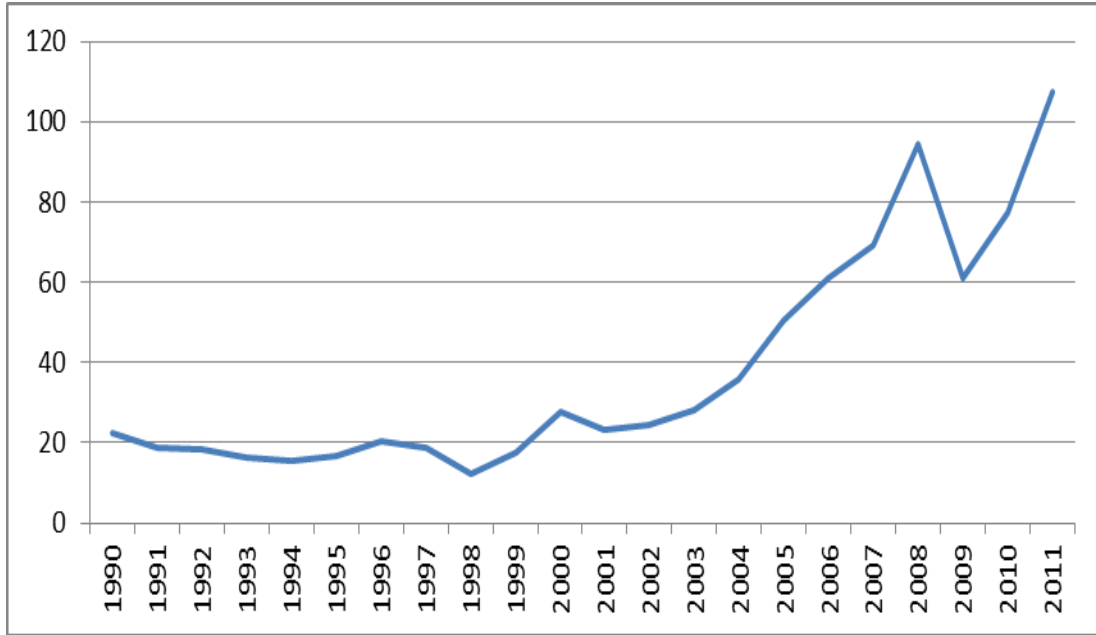
وخلال المدة 2003 وحتى منتصف ٢٠٠٨ شهدت أسعار النفط زيادة مطردة، ويعزى ذلك إلى الغزو العسكري لقوات التحالف على العراق، علاوة على استمرار معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية مهمة مثل الصين والهند هذا في الوقت الذي وصلت الطاقة الإنتاجية إلى اقصاها تقريباً دون حصول اكتشافات نفطية جديدة (المناعي، ٢٠٠٩، ص ٦-٧). أما النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية التي نتج عنها ضعف في الطلب على النفط، إضافة إلى إن المستثمرين لعبوا دوراً كبيراً في دفع الأسعار إلى الهبوط. وفي عام 2009 فقد بدأت الأسعار تتحسن نتيجة المستوى العالي من الالتزام الذي قدمه أعضاء منظمة أوبك، واستمرت بالارتفاع طيلة تلك المدة نتيجة التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو (الجنابي، وحسين، ٢٠١١، ص ١١٧)، والشكل (٣) يوضح تطور أسعار النفط خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١١).



العراق*

شكل (٣)

يوضح تطور أسعار النفط العالمية (مؤشر أسعار سلة أوبك) خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١١) (دولار أمريكي)



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (١)

المبحث الثاني / تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي

أولاً: طبيعة الاقتصاد العراقي

مر الاقتصاد العراقي بظروف خاصة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا. فخلال المدة (١٩٥٨-١٩٢١) كان الاقتصاد العراقي يخضع لاقتصاد السوق والانتاج الزراعي ذي العلاقات القطاعية، ففي عام ١٩٢٧ وما أعقبها من اكتشافات في قطاع النفط ازدادت إيرادات العراق وتنوعت مصادرها، وفي عام ١٩٥٠ تحسنت إيرادات العراق عبر مفاوضاته مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمستثمرة في مجال الصناعة النفطية (الزبيدي، ٢٠٠٩، ص ٧٣)، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تبنت الحكومة سياسات اقتصادية جديدة جوهرها الإصلاح الزراعي وزيادة التصنيع وتغيير سياستها تجاه الشركات النفطية آنذاك. وشهد عام ١٩٦٤ صدور قوانين اشتراكية تخص تأمين قطاع البنوك والقطاع الصناعي وغيرها التي تخص القطاع الخاص، وبعد عام ١٩٦٨ شهد الاقتصاد العراقي تحولاً جذرياً نحو الاقتصاد المخطط، حيث توسع نطاق القطاع العام في جميع حلقات النشاط الاقتصادي (الحسين، والموسوي، ٢٠٠٤، ص ٥). وتمكن القطاع العام من إزاحة القطاع الخاص وأصبح المهيمن في الاقتصاد عندما تم تأمين الصناعة النفطية في عام ١٩٧٢، وتمكن من تحقيق السيطرة على قطاع الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية والداخلية (مطوق، ٢٠٠٩، ص ١٢٣).



العراق*

وطوال تلك المدة وحتى عام ٢٠٠٣ كان القطاع العام هو الذي يقود الاقتصاد الوطني، وتعرضت الاقتصاد العراقي لصددمات وانقطاعات بسبب الظروف التي مر بها في تلك الفترة، حيث مر البلد بحرب مع إيران خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٨) انهكت الاقتصاد العراقي، خرج منها بخسائر بشرية ومادية كبيرة، وما لبث ان دخل العراق في حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ أدت الى فرض حصار اقتصادي على العراق استمر حتى عام ٢٠٠٣ حيث قامت قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق، تعرض العراق خلالها لصدمة اقتصادية، وبدأ التوجه بعدها نحو اقتصاد السوق وتركيز توجهات الخصخصة لمنشآت القطاع العام تمهيداً لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في عملية التنمية (المعموري، www.ecomang.uodiyala.edu.iq).

وفي المدة الراهنة فإن اهم ما يتسم به الاقتصاد العراقي هو اختلال الهيكل الاقتصادي والذي يظهر جلياً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل قطاعات الاقتصاد، علاوة على اختلال التجارة الخارجية والذي يظهر من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية منتجة محلياً، فضلاً عن ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي، حيث يصل معدل الانكشاف الى نحو ٩٦% نتيجة غياب التنوع الاقتصادي، كذلك اختلال هيكل الانتاج، وارتفاع في نسبة البطالة، وديون خارجية ضخمة وتعويضات مالية تستنزف عوائد الصادرات النفطية وتعوق عملية التنمية (الحلبي، ٢٠١٢، ص ٥٠-٥١).

يمتلك العراق ثروات عديدة الى جانب النفط، كالغاز الطبيعي والفوسفات والزيت الخام والكبريت وغيرها. كما ويمتلك مساحات كبيرة من الاراضي القابلة للزراعة تبلغ ٢٦% من مساحة العراق البالغة ٤٣٨ الف كيلو متر مربع وهذه الاراضي لم يستغل سوى نصفها تقريباً (غيلان، ٢٠٠٧، ص ٣٤). ويوضح الجدول (٢) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، ويمكن من خلاله تثبيت الملاحظات الآتية:

- ١- يعاني قطاع الزراعة من انخفاض الانتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية مع ضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ انخفضت نسبة المساهمة من ٣٣.٥% عام ١٩٩٠ الى ٤.٢% عام ٢٠١١. وبلغت اقصى نسبة اسهم لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ٤٧%، أما أدنى نسبة فقد بلغت ٣.٥%.
- ٢- أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت أعلى نسبة اسهام له في الناتج المحلي الاجمالي ٧.٨%، في حين بلغت أدنى نسبة له ٠.٧%، ورغم أهمية هذا القطاع كونه القطاع المحرك للأنشطة الاقتصادية الا انه يعاني من مشكلات في اتباع الاسلوب غير الفعال في استخدام الموارد الأمر الذي يؤدي الى انخفاض اسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (محمد، ويعقوب، ٢٠١٢، ص ١٩٥).



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

جدول (٢) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)

السنة	الزراعة والصيد	قطاع النفط	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخبز	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية
1990	33.5	-	0.4	9	3.6	0.3	9.6	24.4	4.7	2.8	11.6
1991	27.3	-	0.7	5.7	3.7	0.7	11.9	16.3	9.2	0.5	24
1992	35	-	0.2	5.2	4.9	0.5	11	23.3	5	3.1	11.8
1993	31.3	-	0.1	5.5	5.4	0.3	13.2	24.7	3.5	7.2	8.9
1994	42.5	-	*	3.2	1.3	0.1	14.9	27.4	1.7	2.5	6.2
1995	47	-	0.1	7.8	2.9	0.2	20	11.9	1.5	1.5	7.1
1996	42	-	0.1	2.3	0.5	0.3	19.6	24.3	2.7	2.8	5.4
1997	8.5	-	74.1	0.7	0.2	0.1	7.1	5	0.6	1.2	2.8
1998	10.9	-	68.8	0.9	0.2	0.1	8.2	6.2	0.5	1.1	3.2
1999	7.2	-	78.4	0.9	0.2	0.1	6	4.1	0.4	0.5	2.2
2000	5.1	-	83.4	0.9	0.2	0.1	4.8	3.3	0.3	0.4	1.5
2001	7.7	-	75.6	1.6	0.6	0.1	6.3	5.1	0.5	0.5	1.9
2002	8.5	-	70.5	1.5	1.6	0.1	7.9	6.2	0.6	0.5	2.5
2003	8.3	-	68.1	1	0.7	0.2	7.6	6.4	0.5	0.8	6.2
2004	6.9	-	58	1.8	1.3	0.8	8.3	6.1	0.6	6.3	10.4
2005	6.9	-	57.8	1.3	3.7	0.8	8	5.7	0.7	6.7	8.9
2006	5.8	-	55.5	1.5	3.6	0.8	7.1	6.6	0.7	7.6	11.2
2007	5	53.7	0.2	1.7	3.5	1	6.9	6.5	1.4	8	12.2
2008	3.5	56	٠.٢	1.5	3.8	0.8	7.7	6.4	0.7	7	12.4
2009	4.4	40.1	0.3	2.4	5	1.2	10.1	8.2	1.7	8.7	17.9
2010	5	42.8	0.2	2.3	3.5	1.1	11.2	8.6	1.9	7.6	15.9
2011	4.2	54.4	0.3	1.8	1.3	4.9	4.9	6.6	1.3	7.2	13.1

المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أعداد متفرقة

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة
* قيمة ناتج التعدين والمقالع لعام ١٩٩٤ سالبة، كما هي في النشرة الاحصائية السنوية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي.

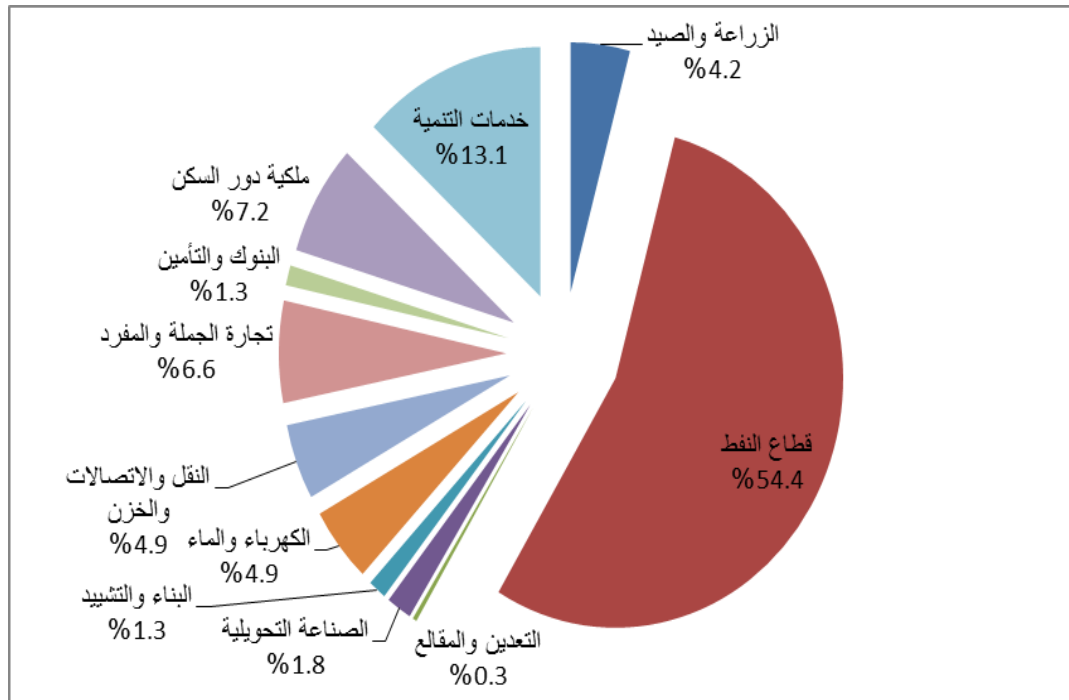
٣- ومن ناحية قطاع الكهرباء والماء فقد بلغت أعلى نسبة اسهام له في الناتج المحلي الاجمالي ٤.٩%، أما ادنى نسبة فقد بلغت ٠.١% في حين بلغت أعلى نسبة اسهام لقطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي ٥.٤%، بينما بلغت أدنى نسبة ٠.٢%. أما قطاع النقل والاتصالات والخبز فقد بلغت أعلى نسبة اسهام له في الناتج المحلي الاجمالي ٢٠% بينما بلغت ادنى نسبة له ٤.٨%. في حين بلغت أعلى نسبة اسهام لقطاع تجارة الجملة والمفرد في الناتج المحلي الاجمالي ٢٧.٤% أما أدنى نسبة فقد بلغت ٣.٣%. وبلغت أعلى نسبة اسهام نشاط البنوك والتأمين في الناتج المحلي الاجمالي ٠.٣%، بينما بلغت أعلى نسبة له ٩.٢%. وبلغت أعلى نسبة اسهام لأنشطة ملكية دور السكن في الناتج المحلي الاجمالي ٧.٢%، بينما بلغت أدنى نسبة له ٠.٤%. أما نشاط خدمات التنمية الاجتماعية فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الاجمالي ٢٤%، أما أدنى نسبة له فقد بلغت ١.٥%.

العراق*

٤- يأتي قطاع التعدين والمقالع في مقدمة الأنشطة المكونة لهيكل الانتاج الكلي في العراق، ويعتمد هذا القطاع على استخراج النفط بصورة أساسية فضلاً عن أنشطة ثانوية كاستخراج الكبريت والفسفات وغيرها، وبلغت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ٨٣.٤%، أما أدنى نسبة له فقد بلغت ٠.١%. والشكل (٤) يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام ٢٠١١.

الشكل (٤)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام ٢٠١١



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (٢)

ثانياً: تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي

١- موقع النفط في تجارة العراق

ان للاقتصاد العراقي خصوصية تتمثل في خضوعه للاحداث السياسية أغلب سنوات الدراسة، ففي بداية التسعينات أثرت حرب الخليج الأولى على الاقتصاد العراقي من خلال الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، ومن ثم برنامج النفط مقابل الغذاء، وأخيراً غزو قوات التحالف للعراق عام ٢٠٠٣. فخلال سنوات الحصار حرم العراق من التقدم الذي كان من الممكن أن يحصل عليه لو لم يفرض عليه الحصار، حيث خسر العراق إيرادات كبيرة نتيجة انخفاض صادرات النفط بصورة كبيرة (المورد الأساسي للعملة الاجنبية) طوال فترة الحصار. أما برنامج النفط مقابل الغذاء فهو وإن ساعد بتوفير شيء من الغذاء والدواء إلا إنه لم يخلو من الفساد (العبودي، ٢٠٠٩، ص ١١٣). والتغيير الجذري الذي حصل هو عند التغيير السياسي الذي حصل في عام ٢٠٠٣، إذ زُفِع الحصار عملياً عن العراق واستطاع العراق إن يستعيد طاقته الانتاجية والتصديرية للنفط الخام والحصول على إيرادات ضخمة من خلال تصديره للنفط الخام نتيجة ارتفاع الطاقة الانتاجية من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى.



العراق*

ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المعتمدة بصورة رئيسية على النفط الخام حيث يشكل انتاج النفط ٥٤% من الناتج المحلي الاجمالي، ويسهم النفط في ما يقارب ٩٠% من الإيرادات الكلية (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢، ص ٥٢)، والعراق عضو مؤسس لمنظمة البلدان المصدرة للبترول عام ١٩٦٠، وينتج العراق ما يقارب ٢,٦٥٣ ألف برميل/يومياً من النفط الخام ويستهلك تقريباً ٧٥٢ ألف برميل/يومياً وتبلغ احتياطات العراق المؤكدة من النفط الخام حوالي ١٤١.٣٥ مليار برميل (OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2012, pp.11, 22).

احتلت الصادرات النفطية ما نسبته ٩٦.٩٣% من الصادرات الكلية في عام ٢٠١١ الأمر الذي يوضح اعتماد الميزان التجاري بصورة رئيسية وكبيرة على تصدير النفط الخام، ونشير هنا إلى أن صادرات النفط لم تنخفض نسبتها من الصادرات الكلية عن ٩٢.٦٣% طوال فترة الدراسة، في حين بلغت في كلا العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ما قيمته ٩٩.٩٧% كأعلى نسبة للصادرات النفطية الى الصادرات الكلية. ونظرًا لما سبق الإشارة اليه فإن الميزان التجاري هو المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له أهمية في تقرير وضعه الخارجي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤، ص ٣٤). ومن خلال الجدول (٣) والشكل (٥) واللذان يوضحان الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) يمكن تثبيت الملاحظات الآتية:-

أ- شهد الميزان التجاري في عام ١٩٩٠ فائضًا بلغ ٣.٧٨٨ مليار دولار أمريكي تحول إلى عجز في السنوات اللاحقة، حيث شهد الميزان التجاري عام ١٩٩١ عجز مقداره ٤٦ مليون دولار واستمر العجز حتى عام ١٩٩٦، حيث بلغ ٢.٨٠١ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى فرض الحصار الاقتصادي على العراق وانخفاض صادراته من النفط الخام بسبب حرب الخليج الاولى، إضافة إلى تعرض منشآت نفطية إلى دمار شامل بلغ في بعضها حوالي ١٠٠% (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ٥٠)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية من ٩.٥٩٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٥١ مليون دولار عام ١٩٩١، وبنسبة انخفاض ٩٦.٣٤%، وبقيت الصادرات النفطية منخفضة حتى عام ١٩٩٦.

ب- وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة كبيرة بلغت ٥٢٩.٤١%، إذ ارتفعت من ٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٤.٢٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٧. هذا من جهة ومن جهة أخرى حدث فائض في الميزان التجاري في ذلك العام بلغ ١٨٣ مليون دولار ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ والذي سمح للعراق ببيع جزء من نفطه مقابل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استخدامها في إعادة بناء جزء من مرافق الخدمات في العراق (اقتصاد العراق، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>)، وبلغت كمية النفط الخام المتعاقد على تصديرها ضمن هذا البرنامج نحو ٣٩.٩٥ مليون برميل، نفذت منها ٣٤.٢٨ مليون برميل خلال ١٣ مرحلة منذ بدء العمل بهذا البرنامج والذي انتهى في عام ٢٠٠٣ (العبودي، مصدر سابق، ص ١١٢)، وذلك يعكس التحسن في الميزان التجاري وارتفاع الصادرات في تلك الفترة.



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

جدول (٣)

الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) (مليار دولار)

السنة	قيمة الصادرات النفطية بالدولار الجاري	نسبة التغير في قيمة الصادرات النفطية بالدولار الجاري	قيمة الصادرات النفطية بالدولار الثابت ١٠٠=١٩٩٣	نسبة التغير في قيمة الصادرات النفطية بالدولار الثابت	قيمة الصادرات غير النفطية	نسبة التغير في قيمة الصادرات الكلية	قيمة الصادرات الكلية	نسبة التغير في قيمة الصادرات الكلية	قيمة الواردات الكلية	صافي الميزان التجاري
1990	9.594		9.595		0.72		10.314		6.526	3.788
1991	0.351	-96.34	0.346	-96.4	0.026	-96.34	0.377	-96.34	0.423	-0.046
1992	0.482	37.32	0.466	34.86	0.036	37.40	0.518	37.40	0.603	-0.085
1993	0.425	-11.83	0.425	-8.88	0.032	-11.78	0.457	-11.78	0.533	-0.076
1994	0.421	-0.94	0.414	-2.57	0.032	-0.88	0.453	-0.88	0.499	-0.046
1995	0.461	9.50	0.428	3.3	0.035	9.49	0.496	9.49	0.665	-0.169
1996	0.68	47.51	0.660	54.28	0.051	47.38	0.731	47.38	3.532	-2.801
1997	4.28	529.41	4.472	577.66	0.322	529.55	4.602	529.55	4.419	0.183
1998	5.111	19.42	5.597	25.15	0.389	19.51	5.5	19.51	5.983	-0.483
1999	12.104	136.82	13.067	133.47	0.963	137.58	13.067	137.58	10.917	2.15
2000	19.771	63.34	22.379	71.26	0.609	55.97	20.38	55.97	13.21	7.17
2001	15.685	-20.67	18.820	-15.9	0.825	-18.99	16.51	-18.99	13.832	2.678
2002	12.593	-19.71	14.874	-20.97	0.657	-19.75	13.25	-19.75	9.817	3.433
2003	7.519	-40.29	7.791	-47.62	0.471	-39.70	7.99	-39.70	9.934	-1.944
2004	17.751	136.08	16.885	116.72	0.739	131.41	18.49	131.41	19.954	-1.464
2005	23.648	33.22	22.059	30.64	0.049	28.16	23.697	28.16	23.532	0.165
2006	30.465	28.83	27.991	26.89	0.064	28.83	30.529	28.83	22.009	8.52
2007	39.433	29.44	34.192	22.15	1.015	32.49	40.448	32.49	21.332	19.116
2008	61.111	54.97	50.569	47.9	2.615	57.55	63.726	57.55	32.888	30.838
2009	41.668	-31.82	35.993	-28.82	0.737	-33.46	42.405	-33.46	36.858	5.547
2010	52.29	25.49	43.819	21.74	2.309	28.76	54.599	28.76	39.275	15.324
2011	83.006	58.74	65.384	49.21	2.629	56.84	85.635	56.84	50.581	35.054

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues.

ج- بلغ العجز في الميزان التجاري ١.٩٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ويرجع ذلك إلى الغزو التي تعرض له العراق من قبل قوات التحالف، وتعرض العديد من خطوط الانتاج لأعمال تدميرية وعمليات التخريب والحرق التي أصابت أنابيب تصدير النفط العراقي (البنك المركزي العراقي، عدد خاص، ٢٠٠٤، ص ٢) وبالتالي انخفاض تصدير النفط بنسبة ٤٠.٢٩% في ذلك العام مقارنةً بعام ٢٠٠٢.

د- ارتفعت مستويات تصدير النفط واستمرت بالارتفاع خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١١) باستثناء عام ٢٠٠٩، حيث ارتفعت من ٧.٥١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٨٣.٠٠٦ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة ارتفاع ١٠٠٣.٩٥% حيث شهدت تلك الفترة تحسن الطاقة الانتاجية للنفط إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والتي ارتفعت طيلة تلك الفترة. وشهد الميزان التجاري في نفس الفترة فوائض نتيجة ارتفاع صادرات النفط مع ملاحظة انخفاض صادرات النفط في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري حيث انخفض الفائض من ٣٠.٨٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥.٥٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ومن ثم ارتفع الفائض إلى ١٥.٣٢٤ مليار دولار و ٣٥.٠٥٤ مليار دولار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي.

قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

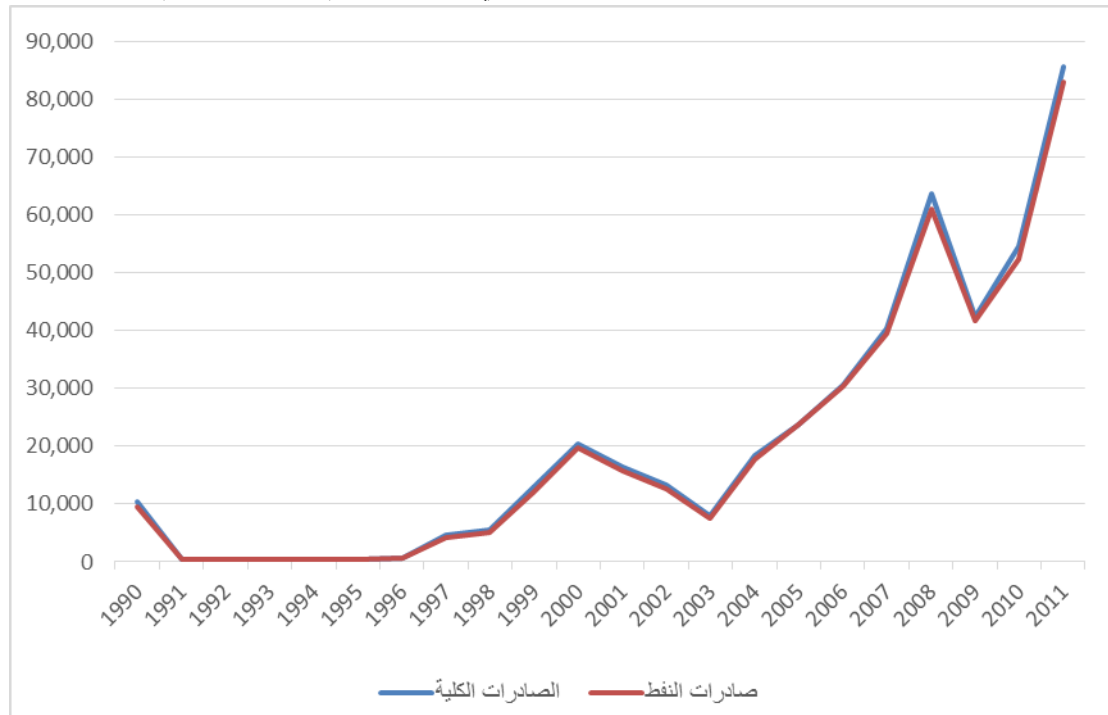
العراق*

٥- من جانب قيمة الصادرات النفطية بالدولار الثابت، فقد تأثرت قيمة الصادرات النفطية بتقلبات الدولار خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١١)، فقد شهدت السنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٤-١٩٩٦ و ٢٠٠٤-٢٠١١ انخفاضاً في قيمة الصادرات النفطية بالدولار الثابت بسنة أساس ١٩٩٣ عنها بقيمتها بالدولار الجاري، ويرجع هذا الانخفاض في القيمة الثابتة، الى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بعام ١٩٩٣. وبلغت أقصى قيمة للفجوة بين القيمتين ١٧.٦٢٢ مليار دولار، في حين بلغت ادنى قيمة للفجوة ٥ مليون دولار.

و- بينما شهدت المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) تفوق في قيمة الصادرات النفطية بالدولار الجاري على قيمتها بالدولار الثابت، نتيجة ارتفاع قيمة الدولار في تلك المدة مقارنة بعام ١٩٩٣. وبلغت اقصى قيمة للفجوة ٣.١٣٥ مليار دولار، بينما بلغت ادنى قيمة لها ١٩٢ مليون دولار، ويمكن ان نلاحظ ذلك من خلال الشكل (٥).

شكل (٥)

يوضح تطور الصادرات الكلية وصادرات النفط في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (٣)

مما سبق يتبين لنا أثر التقلبات في الدولار الأمريكي على قيمة الصادرات، فقد أدت التقلبات في قيمة الدولار ارتفاعاً وانخفاضاً الى انخفاض وارتفاع في قيمة الصادرات النفطية، وبالخصوص السنوات الأخيرة التي شهد فيها الدولار الأمريكي انخفاضاً كبيراً أدى الى تآكل إيرادات صادرات النفط الخام بصورة كبيرة.



٢- تراكم الاحتياطات الدولية ودورها في تحديد سعر الصرف في العراق

أ- تطور نظام الصرف في العراق

مر نظام سعر الصرف في العراق بمراحل متعددة تتمثل بما يلي:

المرحلة الأولى: (منذ اصدار العملة الى عام ١٩٨٠)

منذ اصدار اول عملة عراقية عام ١٩٣١ اخذ العراق بنظام الصرف الثابت واستمر في اتباعه حتى بدايات القرن الحالي رغم التغيرات التي طرأت على النظام النقدي الدولي وعلى الاقتصاد العراقي، وتم تقييم الدينار العراقي بالذهب وامكانية تحويله للدولار الأمريكي نتيجة توقيع العراق على اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٧ وحددت قيمة الدينار العراقي ٣.٥٨ غرام من الذهب الخالص، وفي عام ١٩٤٩ تم تغيير قيمة الدينار العراقي وحددت ٢.٤٩ غرام من الذهب الخالص، أي ٠.٣٣٨٢ دينار لكل دولار، ومنذ عام ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات اتبع نظام الربط بالدولار الأمريكي (نعمة، ٢٠٠٢، ص ٧٤-٧٥).

المرحلة الثانية: للمدة (١٩٨٠-١٩٩٠):

ومع بداية الثمانينات تناقصت الاحتياطات الدولية في العراق نتيجة قيام الحرب العراقية-الايرائية وحدث عجز في ميزان المدفوعات واختلال في الموازنة العامة لا سيما الجارية واضطرار السلطة المالية الاقتراض من مؤسسة الاصدار، وهنا ظهرت فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، ويشار هنا إلى إن التباين بين السعرين كان محدوداً وبطيئاً قبل تلك الأحداث، بسبب الأثر التراكمي من جهة ومن جهة أخرى تركز معظم التجارة الخارجية العراقية بيد وزارة التجارة (إذ كانت التجارة تتم بأسعار الصرف الرسمية). والجدير بالذكر إن عجز الميزان التجاري في تلك الحقبة كان يغطي بالقروض الخارجية وبطرق متباينة (الشماع، والعمرى، ٢٠٠٢، ص ٢٥).

المرحلة الثالثة: للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣):

وفي عقد التسعينات استمر عدم الاستقرار والتقلب في سعر الصرف كنتيجة لظروف الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الاولى، إذ توقف تصدير النفط العراقي المصدر الأساس للعملة الأجنبية ولجوء الدولة الى سياسة التمويل بالعجز لسد متطلبات الانفاق العام وتمويل إعادة اعمار ما دمرته الحرب مما أدى الى ارتباط الإصدار النقدي الجديد بالعجز المالي للحكومة وزيادة حجم الكتلة النقدية بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحدثت زيادات كبيرة في معدلات التضخم فضلاً عن التوقعات المتشائمة حول المستقبل واتساع المضاربة وبالتالي ازداد الطلب على العملة الأجنبية أمام عجز البنك المركزي عن تلبية هذا الطلب المتزايد، كل هذه التطورات أدت الى انخفاض كبير في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار. كما واتخذت العديد من الإجراءات والسياسات التي تتلاءم مع ظروف الحصار الاقتصادي فقد سمح للبنك المركزي التأثير على سلوك سعر الصرف بيعاً وشراءً في السوق الموازية، وبالتالي اصبح للسوق الثانوي دور فعال في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك تم التوسع في تطبيق أسعار الصرف المتعددة (موسى، ٢٠٠٩، ص ٩٧-٩٩).

المرحلة الرابعة: للمدة (٢٠٠٣- حتى الآن):

بعد عام ٢٠٠٣ عمل البنك المركزي العراقي بآليات وأدوات مختلفة عن السابق بسبب الاستقلالية التي اكتسبها بموجب القانون الجديد المرقم ٥٦ لعام ٢٠٠٣، إضافة الى حصول العراق على موارد النقد الأجنبي بعد توقفها منذ التسعينات بسبب الحصار، الى جانب اصدار العملة العراقية ذات المواصفات العالمية واستخدامها في جميع انحاء البلاد بشكل موحد. وبدأ البنك المركزي بتطبيق مزادات العملة في عام ٢٠٠٣ ووضع هذا المزاد حدًا لتقلبات العملة المحلية مقابل الدولار وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الرسمي، وبلغت اسعار الصرف قبل عام ٢٠٠٣ ثلاثة عشر كالسعر الرسمي والموازي والمحاسبي والاداري وغيرها (الخرجي، www.iier.org). إلا ان شكل الصرف والترتيبات التي يعتمدها البنك المركزي حاليًا تثير حفيظة الباحثين، فهل هو نظام صرف ثابت أم نظام صرف زاحف نحو الثبات أم معوم أم هو نظام وسيط بين الحالات المذكورة، بالنسبة للرأي السائد لدى صناع السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي يرى فيه نظامًا معومًا مدارًا إلى حد ما (صالح، ٢٠١٠، ص ٣، ص ٦). في حين تشير دراسات أخرى الى ان نظام سعر الصرف في العراق هو نظام صرف شديد الثابت (صالح، ٢٠١١، ص ١٨) (الوانلي، ٢٠١٣، ص ٥٥) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣، ص ١٠).

ب- تراكم الاحتياطيات الدولية ودورها في تحديد سعر صرف الدينار العراقي

شهد سعر صرف الدينار العراقي تدهورًا كبيرًا وهائلًا في السوق الموازية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب استنزاف احتياطيات القطر من العملات الاجنبية وتجميد أرصدة العراق في الخارج المودعة لدى وكلاء البنك المركزي في الخارج والمصارف الحكومية العراقية والمخصصة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات القطر مما ساهم في اضعاف السياسة النقدية وتحجيم دور البنك المركزي العراقي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي نظرًا لطبيعة أهداف وتوجهات النظام المالي والمصرفي وخضوعه لقرارات سياسية أكثر منها ذات طبيعة مصرفية (عبد النبي، www.cbi.iq). ومن خلال الجدول (٤) والذي يوضح القيم الاسمية لكل من الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) والشكل (٦) الذي يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) والشكل (٧) الذي يوضح تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) يمكن تثبيت الملاحظات الآتية:

أ. ارتفعت الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي العراقي بشكل مستمر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١) عدا عام ٢٠٠٩، فقد بلغت ما يقارب ٤٠٠ الف دولار في عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت الى ٥٩.٧٠٨ مليار دولار عام ٢٠١١. ويرجع ذلك الارتفاع وخصوصًا بعد عام ٢٠٠٣ الى التغيير السياسي الذي حصل في العراق ورفع الحصار الاقتصادي عمليًا، إذ نلاحظ ان الاحتياطيات الدولية ارتفعت بنسبة ١٣٨٦.١٩% في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢.

ب. ارتفعت قيمة الاحتياطيات الدولية في عام ٢٠٠٤، إذ بلغت 9.396 مليار دولار في عام ٢٠٠٤ وبنسبة ارتفاع 44224% عنها في عام ٢٠٠٣ نتيجة ارتفاع صادرات النفط الى ١٧.٧٥١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بنسبة 136.08% عنها في عام ٢٠٠٣.



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

ج'. استمرت الاحتياطات الدولية بالارتفاع طيلة السنوات اللاحقة عدا عام ٢٠٠٩، إذ بلغت أعلى قيمة للاحتياطات ٥٩.٧٠٨ مليار دولار عام ٢٠١١ بنسبة ارتفاع عن عام ٢٠٠٣ بلغت ٢٨١٥٤٢٪. وهذه النسبة الكبيرة تعود الى ما شهدته صادرات النفط من ارتفاع اضافة الى الارتفاع المستمر في اسعار النفط طيلة تلك المدة.

جدول (٤) كمية الصادرات النفطية والقيم الاسمية للاحتياطات الدولية للعراق وسعر الصرف الاسمي للدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)

السنة	كمية الصادرات النفطية (١٠٠٠ برميل يوميا)	نسبة التغير في كمية الصادرات النفطية	الاحتياطات الدولية للعراق* (مليار دولار)	نسبة التغير في الاحتياطات (%)	سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي	نسبة التغير في سعر الصرف الاسمي (%)
1990	1596		غ.م		4	
1991	39	-97.56	غ.م	-	10	-150
1992	61	55.64	غ.م	-	21	-110
1993	59	-2.47	غ.م	-	74	-252.38
1994	60	1.35	غ.م	-	458	-518.92
1995	64	5.83	غ.م	-	1674	-265.5
1996	88	38.74	غ.م	-	1170	30.11
1997	747	747.45	غ.م	-	1471	-25.73
1998	1418	89.87	غ.م	-	1620	-10.13
1999	2131	50.32	غ.م	-	1972	-21.73
2000	2040	-4.28	غ.م	-	1930	2.13
2001	1710	-16.16	0.0004		1929	0.05
2002	1495	-12.61	0.0011	145.77	1957	-1.45
2003	389	-74	0.0212	1836.19	1963	-0.31
2004	1450	273.13	9.39٦	44224.06	1453	25.98
2005	1472	1.53	12.22٦	30.12	1472	-1.31
2006	1468	-0.3	18.01٣	47.33	1475	-0.2
2007	1643	11.94	30.16٤	67.46	1267	14.1
2008	1855	12.92	48.8١٠	61.82	1203	5.05
2009	1906	2.74	43.88٦	-10.09	1182	1.75
2010	1890	-0.84	49.9٦٠	13.84	1186	-0.34
2011	2166	14.6	59.70٨	19.51	1196	-0.84

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية (اعداد متفرقة)، منشورة على الموقع

الالكتروني: www.cbi.iq

- Federal Reserve Bank of St. Louis, www.stlouisfed.org

* تعذر على الباحث الحصول على البيانات الخاصة بالاحتياطات الدولية قبل عام ٢٠٠١ بسبب تعرض
بنية البنك المركزي العراقي للحريق وتلف الملفات.

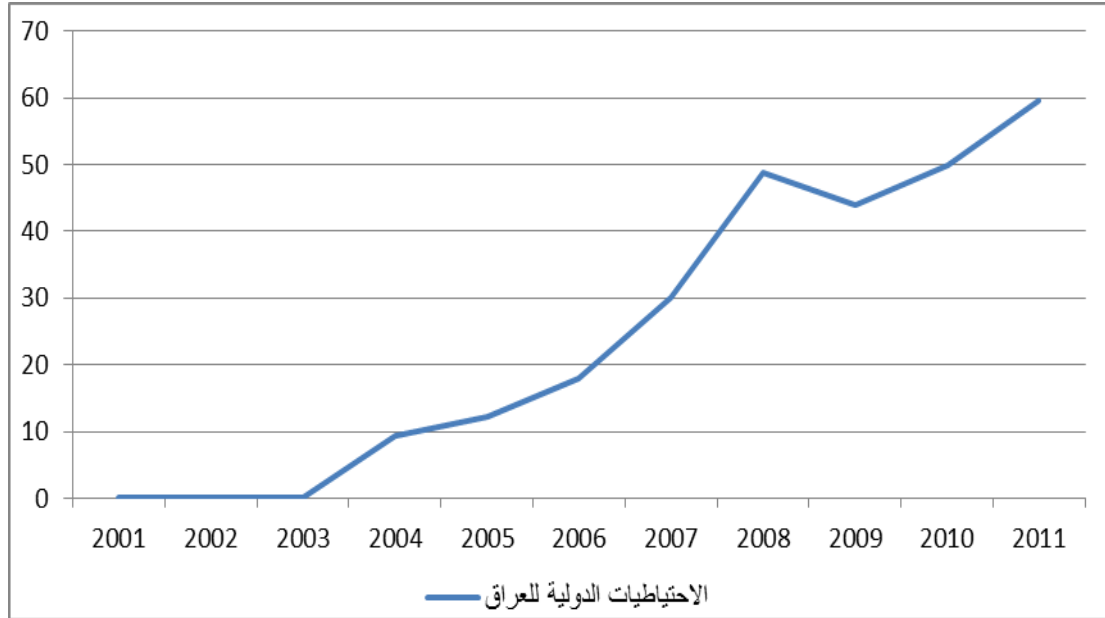
العراق*

د. أما عام ٢٠٠٩ فقد شهد انخفاضاً في قيمة الاحتياطيات الدولية حيث بلغت ٤٣.٨٩٠ مليار دولار بعد إن كان ٤٨.٨١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ونسبة انخفاض بلغت ١٠.٠٠٩% نتيجة انخفاض الصادرات النفطية من ٦١.١١١ مليون دولار إلى ٤١.٦٦٨ مليون دولار ونسبة انخفاض ٣١.٨٢% ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط.

هـ. ويمكن ملاحظة دور ارتفاع أسعار النفط في تراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠١٠، فبالرغم من انخفاض كمية الصادرات النفطية، إلا أن تراكم الاحتياطيات استمر بالارتفاع خلال تلك السنوات الأمر الذي يعزى إلى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط طيلة تلك السنوات، والشكل (٦) يوضح ذلك.

شكل (٦)

يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١١)



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (٤)

و. ومن جانب سعر الصرف فقد تأثر سلباً بالزيادات العالية والمتسارعة التي حصلت في الأسعار بعد أحداث حرب الخليج الأولى، الأمر الذي أدى إلى زيادات مستمرة في معدلات التضخم، والذي حفز بدوره إلى استبدال العملة المحلية بعملة أجنبية في السوق الموازية، لذا انخفضت قيمة الدينار العراقي بصورة مستمرة خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)، حيث وصل سعر صرف الدينار العراقي مع بدء تنفيذ الحصار الاقتصادي على العراق إلى ١٠ دينار لكل دولار عام ١٩٩١ بعد أن كان ٤ دينار لكل دولار، إذ بلغت نسبة الانخفاض ١٥٠%. كما وانخفضت قيمة الدينار عام ١٩٩٢ بنسبة ١١٠% إذ بلغ سعر الصرف ٢١ دينار لكل دولار. وفي عام ١٩٩٣ انخفضت قيمة الدينار العراقي بنسبة ٢٥٢.٣٨%، حيث بلغ سعر الصرف ٧٤ دينار لكل دولار. كذلك انخفضت قيمة الدينار العراقي في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥١٨.٩٢%، إذ بلغ سعر الصرف ٤٥٨ دينار لكل دولار، وفي عام ١٩٩٥ انخفضت قيمة الدينار العراقي بنسبة ٢٥٦.٥%، حيث بلغ سعر الصرف ١٦٧٤ دينار لكل دولار.

العراق*

وجاءت هذه الانخفاضات في قيمة الدينار مع توقف تصدير النفط (المصدر الرئيسي للحصول على العملة الأجنبية) وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات إضافة إلى الزيادات الكبيرة ومستمرة في عرض النقد وبالتالي انخفاض قيمة الدينار العراقي (نعمة، مصدر سابق، ص ٧٧).

ز. وفي عام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدينار العراقي للمرة الأولى منذ فرض الحصار وبنسبة ٣٠.١١%، حيث بلغ سعر الصرف ١١٧٠ دينار لكل دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العراق في برنامج النفط مقابل الغذاء وسادت توقعات كبيرة بانخفاض كبير للأسعار لتعود إلى ما كانت عليه قبل الحصار إلا أنها ما لبثت حتى ارتفعت مجدداً وبشكل تدريجي (سلمان، ٢٠١٠، ص ١٤٦-١٤٧). وبالتالي انخفضت قيمة الدينار العراقي خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩). إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي ١٤٧١ و ١٦٢٠ و ١٩٧٢ دينار لكل دولار وعلى التوالي. أما في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً نسبياً مقابل الدولار الأمريكي وقد يرجع هذا التحسن إلى تحقق فوائض في الميزان التجاري بلغت في العامين المذكورين ٧.١٧ مليار دولار و ٢.٦٧٨ مليار دولار وعلى التوالي. بينما انخفضت قيمة الدينار العراقي عام ٢٠٠٢ وبنسبة ١.٤٥%، إذ بلغ سعر الصرف ١٩٥٧ دينار لكل دولار، ويمكن ان يرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية بنسبة ١٩.٧١%. أما في عام ٢٠٠٣ فقد شهد الدينار العراقي انخفاضاً في قيمته بنسبة ٠.٣١%، نتيجة الحرب على العراق والتغيير السياسي، إذ بلغ سعر الصرف ١٩٦٣ دينار لكل دولار.

ح. ومنذ أن باشر البنك المركزي العراقي باستبدال العملة في أواخر عام ٢٠٠٣ ودخول العملة الجديدة في التداول وما لاقتنه من قبول عام حيث اكتسبت ثقة الجمهور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية كخزين للقيمة، وبالتالي انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الدينار العراقي عام ٢٠٠٤ وبنسبة ٢٥.٩٨%، إذ بلغ سعر الصرف ١٤٥٣. كما وشهد هذا العام دخول البنك المركزي في سوق العملة وبيع وشراء العملات الأجنبية والمحلية والذي ساهم في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي من خلال العمل على التوازن الحقيقي بين العرض والطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تحسن قيمة الدينار العراقي (جواد، ٢٠٠٩، ص ١٣٧).

ط. وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ شهد الدينار العراقي انخفاض طفيف في قيمته وبنسبة ١.٣١% و ٠.٢% على التوالي، إذ انخفض سعر الصرف إلى ١٤٧٢ دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ١٤٧٥ دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٦. ان هذه التقلبات الطفيفة تأتي ضمن سياسة البنك المركزي العراقي (الخفاجي، ٢٠١٠، ص ٢٩١-٢٩٢)، وهذا الحال ينطبق أيضاً على عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، إذ شهد الدينار العراقي انخفاض طفيف في قيمته وبنسبة ٠.٣٤% و ٠.٨٤% في العامين المذكورين على التوالي، حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي ١١٨٦ في عام ٢٠١٠ و ١١٩٦ في عام ٢٠١١.

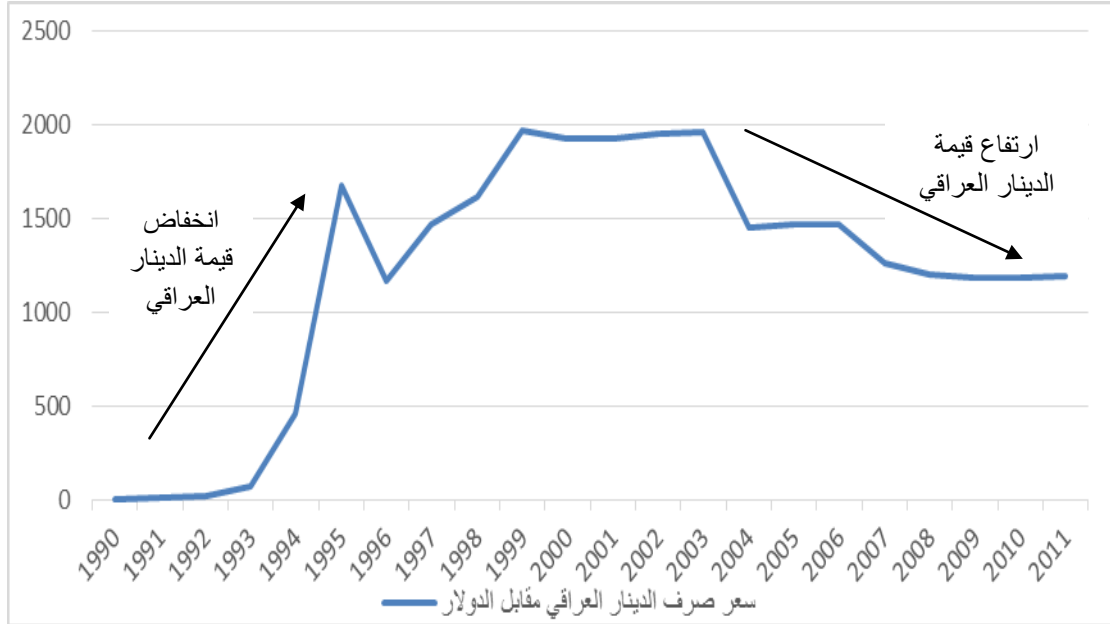
ي. أما الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) فقد شهدت ارتفاع في قيمة الدينار العراقي، ففي عام ٢٠٠٧ بلغ سعر الصرف ١٢٦٧ دينار لكل دولار وبنسبة ارتفاع بلغت ١٤.١%، وفي عام ٢٠٠٨ بلغ سعر الصرف ١٢٠٣ دينار لكل دولار وبنسبة ارتفاع بلغت ٥.٠٥%، أما في عام ٢٠٠٩ بلغ سعر الصرف ١١٨٢ دينار لكل دولار وبنسبة ارتفاع بلغت ١.٧٥%.

العراق*

ان هذا الاستقرار في قيمة العملة يأتي ضمن ثلاثة أهداف حققتها السياسة النقدية أسمته بالمثلث الذهبي (استقرار سعر الصرف، انخفاض معدلات الزيادة السنوية في التضخم، بناء احتياطات نقدية قوية)، وتمثل الأخيرة مصدر استقرار الدينار العراقي من خلال استخدامها كوسيلة للتدخل في السوق النقدية (صالح، ٢٠١١، ص ١٧). وهذا ما يمكن ان نلاحظه من خلال الشكل (٧).

شكل (٧)

يوضح تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١١)



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (٤)

ان استقرار سعر الصرف جاء على حساب ضخ مبالغ كبيرة ومتزايدة من الدولار إلى السوق المحلية بلغت ٢٩٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وارتفعت إلى ٦٠٠٨ مليون دولار واستمرت بالارتفاع حتى بلغت ٣٩٧٩٨ مليون دولار عام ٢٠١١ وبنسبة ارتفاع ١٣٤٨٢.٩٤% مقارنة بعام ٢٠٠٣، في حين كانت نسبة الارتفاع في مبيعات البنك المركزي العراقي عام ٢٠١١ قد بلغت ٥٦٢.٤٢% مقارنة بعام ٢٠٠٤. ويمكن ان نلاحظ من خلال الجدول (٥) والذي يوضح مزاد العملة للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠٠٣) إن هناك فجوة بين مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية وبين مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في عام ٢٠٠٩ الأمر الذي يعود إلى انخفاض الإيرادات النفطية والأزمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨ والذي يتطلب تغطية الفرق من الاحتياطي الدولي والذي يشكل عبء عليها (فهد وآخرون، ٢٠١١، ص ١٣٣).



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

جدول (٥)

مزاة العملة للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) مليون دولار

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من العملة من المزاة	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
2003	900	1	293
2004	10802	50	6008
2005	10600	78	10463
2006	18000	110	11175
2007	26700	1413	15980
2008	45500	350	25869
2009	23000	13	33992
2010	41000	4	36171
2011	51000	3	39798

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات ٢٠٠٧، ٢٠١١.

أما على مستوى القيم الحقيقية، يمكننا من خلال الجدول (٦) والشكل (٨) والذان يوضحان الاحتياطيات النقدية بالقيم الحقيقية وبالدولار الثابت وسعر صرف الدينار العراقي بالقيم الحقيقية تثبيت الملاحظات الآتية:

أ. طوال المدة (٢٠٠١-٢٠١١) تفوقت القيم الاسمية للاحتياطيات الدولية على القيم الحقيقية نتيجة ارتفاع مستويات التضخم في تلك الفترة مقارنة بعام ١٩٩٣، واستمرت الفجوة بالاتساع خلال تلك السنوات، عدا التقلص الذي شهدته الفجوة عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي في ذلك العام، وبلغت أقصى قيمة للفجوة بين المتغيرين ٢١.٣٤٥ مليار دولار، أي ما نسبته ٣٦% من قيمة الاحتياطيات الدولية الاسمية وما قيمته ٥٦% من القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية في عام ٢٠١١.

ب. أما من جانب قيم الاحتياطيات بالدولار الثابت، فقد تفوقت القيم الاسمية للاحتياطيات الدولية (بالدولار الجاري) على قيم الاحتياطيات الدولية بالدولار الثابت بسنة أساس ١٩٩٣، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١) نتيجة للانخفاض الذي شهده الدولار خلال تلك الفترة، حيث بلغت أقصى قيمة للفجوة ١٢.٦٧٦ مليار دولار، أي ما نسبته ٢١% من قيمة الاحتياطيات الدولية بالدولار الجاري و٢٧% من قيمة الاحتياطيات الدولية بالدولار الثابت. أما ادنى قيمة للفجوة فقد بلغت ٤٦٠ مليون دولار. وكما موضح في الشكل (٨).

ج. ومن جانب سعر الصرف الحقيقي، فقد تفوقت قيمته الحقيقية على قيمته الاسمية خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢ بسبب تفوق معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية على معدل التضخم في العراق. إلا إن القيمة الحقيقية للدينار العراقي شهدت انخفاضا كبيرا ومستمرًا مقارنة بالقيمة الاسمية خلال السنوات ١٩٩٤-٢٠١١، نتيجة التضخم الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة والذي تفوق بصورة كبيرة على معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي ما يقارب ١٩٩١.٤١ دينار/ دولار عام ١٩٩٤.



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

ثم اتسعت الفجوة الى ٤٠٧٥٠.٩٢ دينار/ دولار عام ١٩٩٥، حتى بلغت اكبر قيمة للفجوة ٢١٢٥٠٩.١٣ دينار/ دولار عام ٢٠٠٧ ثم تقلصت في العامين التاليين الى ١٩٩٤٤٦.٧٢ و١٩١١٥٦.٨٧ دينار/ دولار وعلى التوالي ثم اتسعت مرة أخرى الى ١٩٣٢٨٠.١٤ و١٩٩٦٢٢.٥٥ دينار/ دولار عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي.

جدول (٦) الاحتياطيات الدولية بالقيم الحقيقية وبتثبيت الدولار وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي للمدة

(٢٠١١-١٩٩٠)

السنة	القيمة الحقيقية للاحتياطيات (مليار دولار)	نسبة التغير في القيمة الحقيقية للاحتياطيات	الاحتياطيات الدولية بالدولار الثابت* (مليار دولار)	نسبة التغير في الاحتياطيات بالدولار الثابت	سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي	نسبة التغير في سعر الصرف الحقيقي
1990	-	-	-	-	0.28	-
1991	-	-	-	-	1.88	-574.02
1992	-	-	-	-	7.03	-274.32
1993	-	-	-	-	74	-952.73
1994	-	-	-	-	2449.41	-3210.02
1995	-	-	-	-	42424.92	-1632.05
1996	-	-	-	-	24159.38	43.05
1997	-	-	-	-	36541.69	-51.25
1998	-	-	-	-	45478.09	-24.46
1999	-	-	-	-	60976.05	-34.08
2000	-	-	-	-	60611.33	0.60
2001	0.000363	0.00047996	0.00129921	170.6913076	68548.76	-13.10
2002	0.000879	141.95	0.02196744	1590.830582	81685.84	-19.16
2003	0.0166	1793.04	8.93738008	40584.66822	107040.66	-31.04
2004	7.1874	43074.31	11.40422624	27.60144626	97983.6	8.46
2005	9.0457	25.85	16.54997688	45.12143596	131497.47	-34.20
2006	12.9108	42.73	26.15511769	58.03718567	195595.95	-48.75
2007	21.026	62.86	40.39019225	54.42558022	213776.13	-9.29
2008	32.7591	55.8	37.90838128	-6.144588158	200649.72	6.14
2009	29.564	-9.75	41.8663124	10.44078113	192338.78	4.14
2010	33.1003	11.96	47.03207037	12.33869828	194466.14	-23.71
2011	38.3629	15.9			200818.55	-3.27

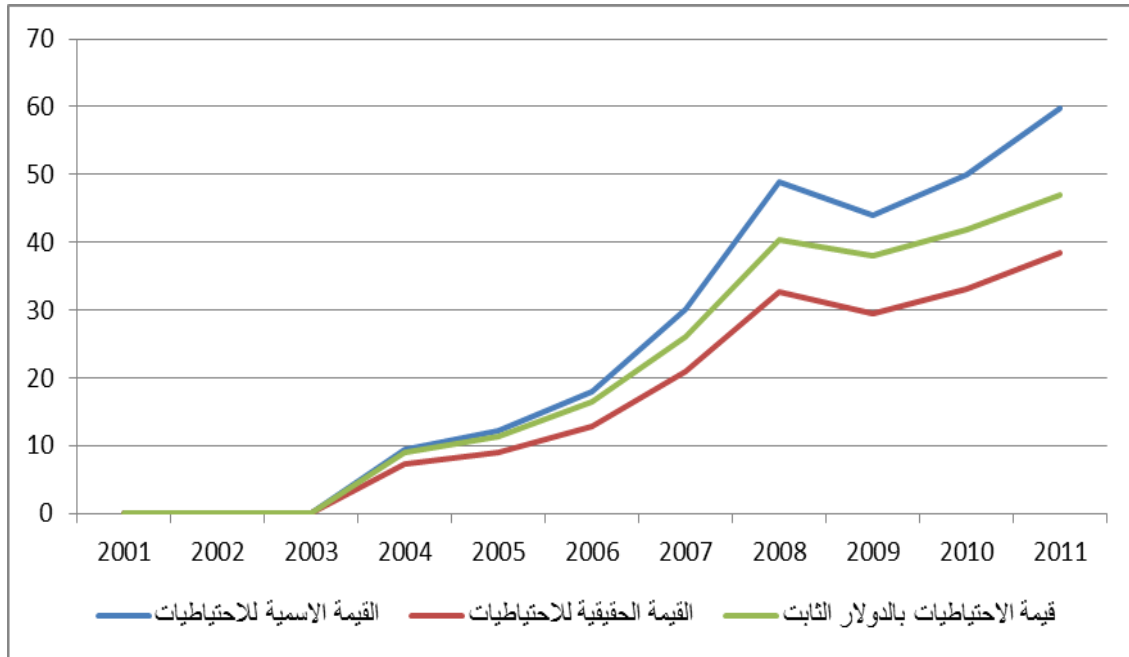
المصدر: - البنك المركزي العراقي، بيانات الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف، النشرة الاحصائية السنوية

(اعداد متفرقة)، منشورة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq

- Federal Reserve Bank of St. Louis, www.stlouisfed.org
- Bank for International Settlements (BIS), www.bis.org

* بالاعتماد على مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعال للدولار الأمريكي، وكما موضحة في الملحق (٢)

يوضح الاحتياطيات الدولية بالقيم الاسمية والحقيقية ويتثبت الدولار في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠٠١)



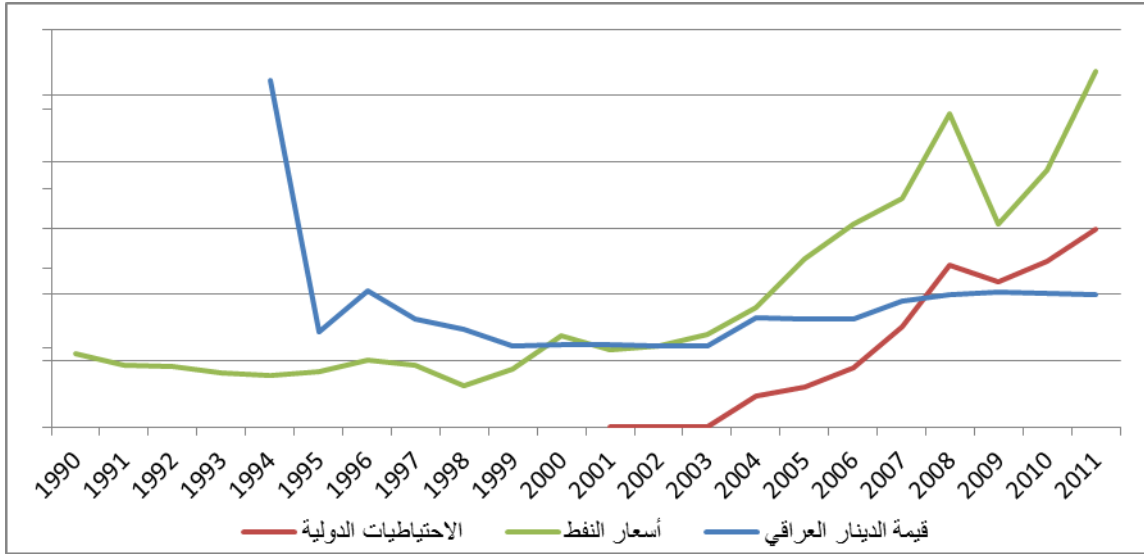
المصدر: البيانات الواردة في الجدولين (٤) و(٦)

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول ان الاقتصاد العراقي خضع لظروف خاصة غير طبيعية، خصوصاً منذ بداية الثمانينات وحتى عام ٢٠٠٣، حيث مر العراق بثلاث حروب، وتعرض لحصار اقتصادي، وغيرها من العوامل التي أدت الى تشوه الهيكل الاقتصادي للعراق. وعلى مستوى الدراسة فإن العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٣ لا يخضع لتأثيرات أسعار النفط بصورة واضحة وكبيرة، وكانت مذكرة النفط مقابل الغذاء هي المتنافس الوحيد للاقتصاد العراقي حيث استطاع العراق ان يصدر جزء من النفط لكي يوفر الحاجات الاساسية للبلد. اضافة الى استنزاف احتياطيات البلد من العملة الاجنبية، واتباع سياسة النقد الرخيص من خلال طبع الدينار العراقي بدون غطاء وبمواصفات رديئة. الأمر الذي أدى الى تفاقم معدلات التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية، واستمرار الانخفاض في قيمة الدينار العراقي.

أما بعد عام ٢٠٠٣ وبعد ان رفع الحصار عملياً عن العراق، ارتفعت معدلات تصدير النفط العراقي خصوصاً وان تلك الفترة شهدت ارتفاع في أسعار النفط الى جانب ان العراق لم يكن يخضع لسقف انتاجي حسب قرارات منظمة أوبك نظراً لظروفه الاستثنائية. وبالتالي شهدت السنوات بعد عام ٢٠٠١ تزايد في انتاج وتصدير النفط وارتفاع الاحتياطيات النقدية والتي استخدمت في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق مزاد العملة.

ويوضح الشكل (٩) مسار كل من سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار والاحتياطيات الدولية وأسعار النفط للمدة (٢٠١١-١٩٩٠)، والذي يظهر من خلاله تزامن التغير في الاحتياطيات الدولية مع التغير في اسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى التحسن الذي حصل لسعر الصرف بعد عام ٢٠٠٣.

يوضح مسار أسعار النفط والاحتياطيات الدولية وقيمة الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)



المصدر: البيانات الواردة في الجدولين (١) و(٤)

ان العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي معطلة حتى عام ٢٠٠٣، وبعدها فإن ارتفاع أسعار النفط أدى التحسن في سعر صرف الدينار العراقي عن طريق قناة الاحتياطيات النقدية والتي تراكمت منذ عام ٢٠٠٣ بصورة كبيرة.

ومن ناحية القيمة الحقيقية فإن التآكل الذي حل بعوائد الصادرات النفطية والاحتياطيات النقدية يرجع الى ارتفاع مستوى الاسعار في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ومن جانب آخر انخفاض قيمة الدولار الأمر الذي أدى الى ظهور فجوة بين القيم الاسمية والحقيقية اتسعت بمرور الزمن، والجدير بالذكر ان الدولار هو عملة تسعير النفط والعملة الأساسية في مكونات الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي، ويترتب على كونه عملة معومة الكثير من المشاكل والتي تنعكس على جميع الاقتصادات المرتبطة به بشكل عام والاقتصادات النامية بشكل خاص ومنها العراق، لذا فإن انخفاض قيمته تؤدي الى تآكل الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط وبالخصوص العراق.



المبحث الثالث/ التحليل القياسي للعلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي

تمثل المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي بالنسبة لسعر الصرف (سعر الصرف الأسمي الثنائي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي)، أما بالنسبة لأسعار النفط فهو (مؤشر أسعار سلة أوبك وهو وزن ترجيحي لأسعار أهم نفوط دول منظمة أوبك).

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض وتحليل نتائج قياس العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، من خلال تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرين، واستخدام النماذج التي تكشف عن وجود العلاقة بينهما، كنموذج جوهانسون- جوهانسن- جيسلس (Juselius - Model) للكشف عن وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين، والنماذج التي تكشف عن سببية العلاقة بين المتغيرين، كنموذجي السببية لكرانجر (Granger Causality Model) ومتجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) الذي يكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين في الامدين القصير والطويل.

والمتغيرات الداخلة في نماذج الاقتصاد القياسي:

- بالنسبة لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (وهو سعر الصرف الاسمي الثنائي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي). وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من خلال التقارير والنشرات الاحصائية الخاصة بالبنك المركزي العراقي، متوفرة على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي www.cbi.iq. وكما هي مثبتة في الملحق (٤).
- أما متغير أسعار النفط فهي (مؤشر أسعار سلة أوبك) والذي هو وزن ترجيحي لأسعار أهم نفوط دول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من خلال النشرات الاحصائية السنوية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)، والمنشورة على الموقع الإلكتروني www.opec.org. وكما هي مثبتة في الملحق (٣).

واعتمد هذا الجانب من الدراسة على بيانات شهرية لجميع المتغيرات وللمدة (كانون الأول/٢٠٠٢ - كانون الأول/٢٠١١) بعدد مشاهدات بلغ ١٠٩ مشاهدة، وتم استخدام البرنامج الاحصائي (EViews 6) لاجراء الاختبارات الخاصة بالدراسة.

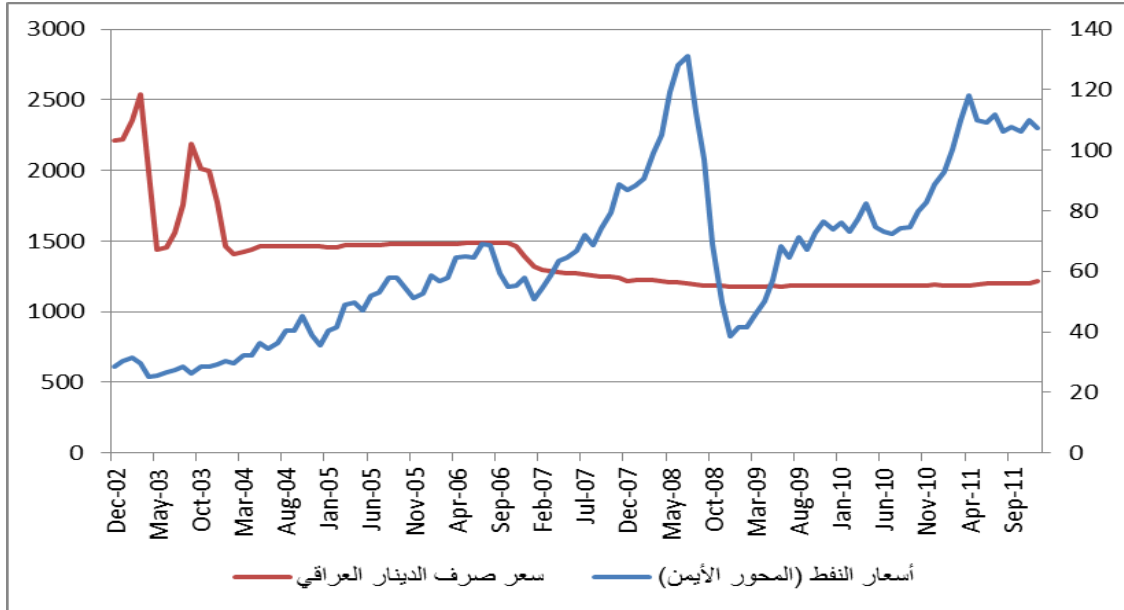
أولاً: اختبارات سكون السلاسل الزمنية:

من خلال الشكل (١٠) يتبين ان كل من سلسلتي أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي تتسمان بوجود حد ثابت، الا انه لا يظهر من الشكل وجود اتجاه عام لأي من السلسلتين.

قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

شكل (١٠) يوضح السلسلة الزمنية لكل من أسعار النفط (دولار لكل برميل) وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة (كانون الأول ٢٠٠٢ - كانون الأول ٢٠١١)



المصدر: مخرجات برنامج (Excel)

وتم تطبيق اختبار ديكي-فولر المطور وفيلبس بيرون، لغرض الكشف عن سكون السلسلتين الزمنيةتين لمتغيري أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. والجدول (٨) يوضح قيم (t) عند المستوى للاختبارين.

جدول (٨) نتائج اختباري ADF و PP لمتغيري أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي عند المستوى

اختبار PP		اختبار ADF		قيم الاختبار	المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت		
-2.87227	-1.625431	-4.180944	-1.9166	قيمة (t)	أسعار النفط
-4.045236	-3.491928	-4.046925	-3.4925	1%	
-3.451959	-2.888411	-3.452764	-2.8887	5%	
-3.15144	-2.581176	-3.151911	-2.5813	10%	
-3.200849	-3.216563	-1.412300	-2.352779	قيمة (t)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار
-4.045236	-3.491928	-4.050509	-3.495677	1%	
-3.451959	-2.888411	-3.454471	-2.890037	5%	
-3.151440	-2.581176	-3.152909	-2.582041	10%	

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 6)

ويشير اختبار ديكي فولر المطور إلى ان كلا السلسلتين غير ساكنتين عند المستوى سواء بوجود حد ثابت فقط أم بوجود حد ثابت واتجاه عام عدا سلسلة أسعار النفط فانها وبوجود حد ثابت واتجاه عام تكون ساكنة عند المستوى حيث ان قيمة (t) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (٥%).



العراق*

أما اختبار فيليبس بيرون فيشير إلى ان السلسلتين غير ساكنتين عند المستوى سواء بوجود حد ثابت فقط أم بوجود حد ثابت واتجاه عام عدا سلسلة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والتي تكون ساكنة بوجود حد ثابت فقط، إذ ان قيمة (t) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%). وسنبنى افتراضنا على عدم سكون السلسلة عند المستوى لعدم اتفاق المعيارين على النتائج، لذا نقبل بفرضية عدم أي وجود جذر الوحدة في السلسلة. وسنقوم بأخذ الفرق الأول لكلا السلسلتين وإعادة الاختبار للتأكد من سكونهما وفق كلا المعيارين.

جدول (9) نتائج اختباري ADF و PP لمتغيري أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي عند الفرق الأول

اختبار PP		اختبار ADF		قيم الاختبار	المتغير	
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت			
-6.113857	-6.142576	-6.113857	-6.142576	قيمة (t)	أسعار النفط	
-4.046072	-3.492523	-4.046072	-3.492523	1%		القيم الحرجة
-3.452358	-2.888669	-3.452358	-2.888669	5%		
-3.151673	-2.581313	-3.151673	-2.581313	10%		
-8.422906	-7.536372	-14.51331	-14.17600	قيمة (t)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار	
-4.046072	-3.492523	-4.049586	-3.495021	1%		القيم الحرجة
-3.452358	-2.888669	-3.454032	-2.889753	5%		
-3.151673	-2.581313	-3.152652	-2.581890	10%		

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 6)

ومن خلال الجدول (9) والذي يوضح اختباري ADF و PP لمتغيري أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي عند الفرق الاول، نلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة للسلسلتين ولكلا الاختبارين تفوقت على القيم، مما يعني ان السلسلتين ساكنتين عند الفرق الاول، لذا يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين سلسلتي أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي.

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك

قبل تطبيق اختبار جوهانسن-جوسليس للتكامل المشترك، قمنا باجراء اختبارات (AIC) و (SC) و (HQ) للتأكد من الحجم الأمثل للفجوة الزمنية بين متغيري سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط، والجدول (10) يوضح نتائج هذه الاختبارات.



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

جدول (١٠)

نتائج اختبارات تحديد فجوة التأخر الزمني المثلى بين سعر الدينار العراقي واسعار النفط

اختبار HQ	اختبار SC	اختبار AIC	الفجوة الزمنية
22.32700	22.35707	22.30652	0
18.26356	18.35376	18.20210	1
17.86506*	18.01539*	17.76264	2
17.90241	18.11288	17.75902*	3
17.99119	18.26180	17.80683	4

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 6)

نلاحظ ان الفجوة الزمنية المثلى هي (٢) لاتفاق أكبر عدد من المعايير المعتمدة لهذا الغرض على هذا العدد من الفجوات. ويتم تطبيق اختبار جوهانسن-جوسليوس (Johansen-Juselius) للتكامل المشترك بين سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط والجدول (١١) يوضح نتائج اختبار جوهانسن - جيسليوس. ويظهر من خلاله ان قيم اختبائي الاثر والقيمة العظمى أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ($r = 1, r = 2$) للاختبارين، أي وجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرين، والذي يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط.

جدول (١١)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الحرجة	فرضية العدم	الفرضية البديلة	الاحتمالية
قيمة اختبار الاثر	35.84922	15.49471	$r = 0$	$r = 1$	0.0000
	6.685285	3.841466	$r \leq 1$	$r = 2$	0.0097
قيمة اختبار القيمة العظمى	29.16394	14.26460	$r = 0$	$r = 1$	0.0001
	6.685285	3.841466	$r \leq 1$	$r = 2$	0.0097

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 6)



ثالثاً: تحليل العلاقة السببية:

لغرض إجراء اختبار العلاقة السببية بين متغيري سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط تم اعتماد نموذج كرانجر للسببية، والجدول (١٢) يوضح نتائج الاختبار.

وتشير نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين وكما مبين في الجدول الى استقلالية المتغيرين عن بعضهما حسب مفهوم كرانجر للسببية عند التأخر الزمني الثاني والثالث، أي ان التغير في كلا المتغيرين لا يسبب التغير في الآخر، حيث تجاوزت قيمة الاحتمالية في الحالتين وعند التأخر الزمني الثاني والثالث، مستوى المعنوية (٥%)، أما عند التأخر الزمني الرابع فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد تنطلق من أسعار النفط باتجاه سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فقد بلغت قيمة الاحتمالية (0.0451) مما يعني معنوية الاحصائية (F) عند مستوى معنوية (٥%)، أما الاتجاه الآخر للعلاقة (أي من سعر صرف الدينار العراقي الى أسعار النفط) فتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.2747) مما يعني عدم معنوية قيمة (F) احصائياً عند مستوى معنوية (٥%).

جدول (١٢) نتائج تقدير العلاقة السببية بين سعر صرف الكرونة النرويجي وأسعار النفط

الاحتمالية	احصائية F	اتجاه العلاقة السببية	التأخر الزمني
0.1213	2.15357	سعر صرف الدينار العراقي ← أسعار النفط	٢
0.0544	2.99675	أسعار النفط ← سعر صرف الدينار العراقي	
0.0891	2.23317	سعر صرف الدينار العراقي ← أسعار النفط	٣
0.1655	1.73134	أسعار النفط ← سعر صرف الدينار العراقي	
0.2747	1.30229	سعر صرف الدينار العراقي ← أسعار النفط	٤
0.0451	2.53456	أسعار النفط ← سعر صرف الدينار العراقي	

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 6)

رابعاً: تحليل العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ:

يوضح الجدول (١٣) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ بين متغيري سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط، وتشير النتائج الى ان هناك علاقة طويلة الأمد تتجه من أسعار النفط الى سعر صرف الدينار العراقي، حيث ان قيمة معامل التصحيح سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (٥%) إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0000) وهي أصغر من (٥%). كما وتشير النتائج أيضاً الى وجود علاقة طويلة الأمد تتجه من سعر صرف الدينار العراقي باتجاه أسعار النفط حيث بلغت قيمة الاحتمالية لاتجاه العلاقة من سعر صرف الدينار العراقي باتجاه أسعار النفط (0.0123) وهي معنوية عند المستوى (٥%) إلى جانب كون معامل التصحيح سالب، وهذه النتيجة قد تكون متناقضة مع المنطق الاقتصادي فمن غير المعقول ان تقود التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي التغيرات في أسعار النفط، من جانب آخر، فإن نتائج النموذج لا تشير الى وجود أي علاقة قصيرة الأمد بين المتغيرين وفي أي من الاتجاهين.



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

فقد بلغت قيمة (chi-square) بالنسبة لاتجاه العلاقة من أسعار النفط إلى أسعار الصرف (1.664487)، وبالنسبة للاتجاه الآخر فقد بلغت (0.295947) والقيمتين في الحالتين غير معنويتان كون قيمتي الاحتمالية بلغتا على التوالي (0.4351) و(0.8625) وهما أكبر من (5%) .

جدول (13) نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ بين سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط

العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي وأسعار النفط		تصحيح الخطأ	
أسعار النفط عند الفرق الأول	سعر صرف الدينار عند الفرق الاول		
-0.007369	-0.210499	معامل التصحيح	معادلة التكامل في الامد الطويل
(0.00289)	(0.04548)	قيمة الخطأ المعياري	
[-2.54927]	[-4.62800]	قيمة اختبار (t)	
0.0123	0.0000	قيمة الاحتمالية	
-5.50E-05	0.435872	معامل التصحيح	سعر صرف الدينار العراقي عند الفرق الاول بتأخر زمني 1 =
(0.00544)	(0.08566)	قيمة الخطأ المعياري	
[-0.01010]	[5.08814]	قيمة اختبار (t)	
0.003004	-0.169925	معامل التصحيح	سعر صرف الدينار العراقي عند الفرق الاول بتأخر زمني 2 =
(0.00571)	(0.08987)	قيمة الخطأ المعياري	
[0.52600]	[-1.89077]	قيمة اختبار (t)	
0.398884	1.271443	معامل التصحيح	أسعار النفط عند الفرق الاول بتأخر زمني 1 =
(0.09643)	(1.51736)	قيمة الخطأ المعياري	
[4.13650]	[0.83793]	قيمة اختبار (t)	
0.184173	0.734133	معامل التصحيح	أسعار النفط عند الفرق الأول بتأخر زمني 2 =
(0.09873)	(1.55362)	قيمة الخطأ المعياري	
[1.86533]	[0.47253]	قيمة اختبار (t)	
0.295947	1.664487	قيمة chi-square	العلاقة في الأمد القصير (Wald test)
0.8625	0.4351	الاحتمالية	
0.307888	-9.648335	معامل التصحيح	الحد الثابت
(0.52656)	(8.28564)	قيمة الخطأ المعياري	
[0.58471]	[-1.16447]	قيمة اختبار (t)	

المصدر: مخرجات برنامج (EViews)



الاستنتاجات:

١. تتحدد أسعار النفط الخام الى حد ما وفق آليات العرض والطلب. الى جانب السياسات المتبعة في الدول النفطية والدول غير النفطية.
٢. الدولار هو عملة الاحتياطيات العالمية وهي عملة التدخل في الكثير من الاقتصادات، ويترتب على كون الدولار عملة معومة الكثير من المشاكل والتي تنعكس على الاقتصادات العالمية المرتبطة به بشكل عام والاقتصادات النامية بشكل خاص ومنها العراق.
٣. يعتمد الناتج المحلي الاجمالي في العراق بصورة كبيرة على القطاع النفطي، ويرجع ذلك الى الاهتمام الذي يوليه اصحاب القرار الى هذا القطاع على حساب تخلف باقي القطاعات الأخرى.
٤. تعتمد الصادرات الكلية في العراق بصورة رئيسية على تصدير النفط الخام.
٥. ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الاحتياطيات في العراق، الأمر الذي يؤدي الى حدوث تحسن واستقرار في سعر صرف الدينار العراقي عن طريق استخدام هذه الاحتياطيات في التدخل في سوق الصرف الأجنبي من قبل البنك المركزي العراقي.
٦. ان الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي من جهة وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة، أدى الى تراجع القيمة الحقيقية لعائدات النفط والاحتياطيات النقدية في العراق.
٧. ان ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في العراق مقارنة بمؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة أدى إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي عن سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي.
٨. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي وبالاجتهاد، أي ان تغيرات أسعار النفط تسبب التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي، وكذلك تغيرات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي تسبب التغيرات في أسعار النفط، ويشار هنا إلى ان النتيجة الأخير غير منطقية اقتصادياً.

التوصيات:

١. التوجه نحو تنويع مصادر الدخل، حيث ان الاعتماد الكبير للناتج المحلي الاجمالي في العراق على مورد أساسي (النفط الخام) يجعله عرضة لتقلبات اسعار النفط، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي الى حدوث اختلال واضح في الميزان التجاري والاحتياطيات والذي ينعكس بلا شك على الاقتصاد ككل وبالخصوص قيمة الدينار العراقي.
٢. الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي، والتوجه نحو سعر صرف يتسم بشيء من المرونة. إذ ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تراكم الاحتياطيات النقدية، الا ان الاخيرة تُستنزف من أجل المحافظة على سعر صرف ثابت للدينار العراقي.
٣. كتعديل جوهري على نظام سعر الصرف في العراق، تقترح الدراسة ربط قيمة الدينار العراقي بسلة مكونة من وزن ترجيحي لكل من الدولار واليورو وأسعار النفط وينسب محددة تتناسب وطبيعة الاقتصاد العراقي. وذلك للحد من تأثيرات التقلبات سواء في الدولار أو أسعار النفط وحتى اليورو على الدينار العراقي، وبالتالي يمكن تقبل سعر الصرف حتى لو كانت هناك تقلبات كبيرة في أسعار الصرف العالمية أو أسعار النفط في المستقبل.



العراق*

٤. المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار للحد من انخفاض القيمة الحقيقية عن القيمة الاسمية للدينار العراقي.

٥. تنوع مكونات الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، وزيادة نسبة اليورو فيها كونها عملة ذات قيمة آخذة بالارتفاع من جانب، ومن جانب آخر فإنها تحتل الترتيب الثاني بعد الدولار في مكونات الاحتياطيات الدولية للعالم.

٦. الأخذ بنظر الاعتبار امكانية انخفاض أسعار النفط على المدى الطويل، وانخفاض قيمة الدينار العراقي، والتحوط من ذلك عن طريق تقليل الاعتماد على النفط والتوجه نحو تنوع الصادرات.

٧. على واضعي السياسات الاقتصادية (سواء المالية أو النقدية) العمل على الحد من خروج العملة الأجنبية، عن طريق وضع سياسات تعمل على احلال الواردات وتنشيط القطاعات الرائدة التي تقلل من استيرادات البلد من السلع وخصوصاً الاستهلاكية.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

١. ابراهيم، أحمد أياد.، قياس تأثير إيرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩.
٢. العبودي، أحمد رحيم موسى.، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو- OAPEC - مع إشارة للعراق" الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩.
٣. اقتصاد العراق، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
٤. الزيتوني، الطاهر.، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٩، تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، ٢٠١١.
٥. الزيدي، أياد فلاح حسن.، دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الاداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية المفتوحة في الدنيمارك، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.
٦. فهد، أيسر ياسين.، وآخرون، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية-، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٩، العدد ٣١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
٧. البنك المركزي العراقي، إحصاءات ميزان المدفوعات (١٩٨٠-٢٠٠٣) إحصاءات التجارة الخارجية (١٩٩٠-٢٠٠٣)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص، ٢٠٠٤.
٨. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ ومطلع ٢٠٠٤، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
٩. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة،



العراق*

١٠. الخزرجي، ثريا.، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، بحث منشور على موقع المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي <http://www.iier.org>.
١١. المناعي، جاسم.، التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص والتحديات)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩.
١٢. المناعي، جاسم.، الحصاد الاقتصادي للعام 2001، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.
١٣. عبد الله، حسين.، مستقبل النفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٠.
١٤. جواد، سجي فاضل.، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، الإصدار ٥٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
١٥. الحسين، سمير عبد الامير.، والموسوي، منى تركي.، دور منظمات حماية المستهلك في معالجة الآثار السلبية للخصوصية على تنمية الاقتصاد العراقي، الملتقى الدولي: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ٢٠٠٤.
١٦. الوائلي، سمير فخري نعمة.، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة العراق حالة دراسة للمدة من ٢٠٠٤-لمنتصف ٢٠١٢، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار ١٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٣.
١٧. نعمة، سمير فخري.، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠١)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٢.
١٨. موسى، سندس حميد.، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩.
١٩. صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ (العراق)، ٢٠١٣، منشورة على الموقع الالكتروني: www.imf.org.
٢٠. الحلفي، عبد الجبار عبود.، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٣١، المجلد ٨، ٢٠١٢.
٢١. دندي، عبد الفتاح.، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط واهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٨، العدد ١٤٠، منظمة الاقطار المصدرة للبترو (اوابك)، ٢٠١٢.
٢٢. الخفاجي، علي جبران عبد علي.، قياس استجابة أسعار الأسهم لتحركات سعر الصرف دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المحلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ٤٥٥، العدد ٢، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٠.
٢٣. محمد، فوزي حسين.، ويعقوب، نشأت صبحي.، الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٦٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٢٤. مطوق، ليلي بديوي خضير.، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (١٩٨٤-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.



العراق*

٢٥. المعموري، محسن حسن، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر، بحث منشور على الموقع الأليكتروني لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة ديالى: <http://www.ecomang.uodivala.edu.iq>.
٢٦. سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٦، الإصدار ٥٨، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٢٧. صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، ٢٠١١، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq.
٢٨. صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١١.
٢٩. صالح، مظهر محمد، نظام معدلات الصرف في العراق: أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٨، العدد ٢٥، ٢٠١٠.
٣٠. غيلان، مهدي سهر، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٠٧.
٣١. الجنابي، نبيل مهدي، وحسين، كريم سالم، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد ٤، المجلد ٢٥٧، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١١.
٣٢. النعيمي، نشوان جاسم محمد، اتجاهات انتاج وأسعار النفط الخام لمنظمة أوبك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٢.
٣٣. الشماع، همام، والعصري، عمرو هشام، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٠٢.
٣٤. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أعداد متفرقة.
٣٥. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تقييم الأولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق، تقرير الى هيئة مستشاري دولة رئيس الوزراء (PMAC)، برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢.
٣٦. عبد النبي، وليد عيدي، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq

Foreign references:

1. Bank for International Settlements (BIS), www.bis.org.
2. Federal Reserve Bank of St. Louis, www.stlouisfed.org.
3. International monetary fund, www.imf.org.
4. AlYousef, Nourah., Determinants of crude oil prices between 1997-2011, at United States Association for Energy Economics website www.usaee.org.
5. Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, Austria, several issues.
6. U.S. Energy Information Administration (EIA), www.eia.gov.



Measure and analyze the relationship between oil prices and the Iraqi dinar exchange rate

Abstract:

In this research we discussed and analyzed the relationship between the oil prices and U.S. dollar exchange rate in Iraq. The study adopted the descriptive analysis and econometrics analysis. The descriptive analysis refer to the rise (fall) in crude oil price lead to appreciate (depreciate) in Iraqi dinar exchange rate, though the channel of the international reserves. The econometrics analysis is based on monthly data covered the period (December/2002 – December/2011), the unit root test, co-integration test, vector error correction model and Granger causality test have been adopted in this research to check the existence and direction of this relationship. The results refer to long run relationship between oil price and Iraqi dinar, Granger causality test refer to one direction causality run from oil price to Iraqi dinar exchange rate. On other hand, VECM refer to two causality long run relationship (i.e. both oil price and exchange rate cause each other). But the direction of the relationship from Iraqi dinar exchange rate to the crude oil price is not accepted by the economic logic, because it is not possible the IQD affect the crude oil prices

Keywords: Oil prices, U.S. dollar exchange rate, I.Q. dinar exchange rate, cointegration, granger causality, vector error correction model.



ملحق (١)

مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة والعراق

مؤشر أسعار المستهلك في العراق				مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة			
المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة
4355.3	2001	6.3	1990	122.56	2001	90.45	1990
5196.6	2002	17.7	1991	124.50	2002	94.26	1991
6943.5	2003	32.5	1992	127.34	2003	97.09	1992
8815.6	2004	100	1993	130.73	2004	100	1993
12073.8	2005	548.5	1994	135.16	2005	102.56	1994
18500.8	2006	2672.9	1995	139.52	2006	105.47	1995
24205.5	2007	2242.1	1996	143.46	2007	108.58	1996
24851.3	2008	2759.2	1997	149.00	2008	111.07	1997
24155.1	2009	3166.7	1998	148.44	2009	112.80	1998
24748.4	2010	3565	1999	150.93	2010	115.29	1999
26133.3	2011	3742.5	2000	155.64	2011	119.17	2000

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية والتقرير السنوي، أعداد متفرقة، منشورة على

الموقع الالكتروني: www.cbi.iq

- International Monetary Fund (IMF), www.imf.org
- European Central Bank (ECB), www.sdw.europa.eu

ملحق (٢)

سعر الصرف الأسمي الفعال للدولار الامريكي ونسبة التغير السنوي فيه للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)

نسبة التغير في سعر صرف الدولار	سعر الصرف الفعال للدولار 1993 = 100	السنة	نسبة التغير في سعر صرف الدولار	سعر الصرف الفعال للدولار 1993 = 100	السنة
6.01	119.99	2001	-	100.01	1990
-1.57	118.11	2002	-1.47	98.54	1991
-12.27	103.62	2003	-1.8	96.77	1992
-8.2	95.12	2004	3.34	100	1993
-1.93	93.28	2005	-1.64	98.36	1994
-1.5	91.88	2006	-5.66	92.79	1995
-5.63	86.71	2007	4.59	97.05	1996
-4.57	82.75	2008	7.67	104.49	1997
4.39	86.38	2009	4.8	109.51	1998
-2.99	83.80	2010	-1.42	107.96	1999
-6	78.77	2011	4.84	113.19	2000

Source: Federal Reserve Bank of St. Louis, www.stlouisfed.org



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

ملحق (٣)

أسعار النفط الخام (مؤشر أسعار سلة اوبك) للفترة (كانون الأول/٢٠٠٢ - كانون الأول/٢٠١١)

أسعار النفط (دولار للبرميل)	التاريخ	أسعار النفط (دولار للبرميل)	التاريخ	أسعار النفط (دولار للبرميل)	التاريخ	أسعار النفط (دولار للبرميل)	التاريخ	أسعار النفط (دولار للبرميل)	التاريخ
82.33	Apr-10	128.33	Jun-08	68.81	Aug-06	45.37	Oct-04	28.39	Dec-02
74.48	May-10	131.22	Jul-08	59.34	Sep-06	38.96	Nov-04	30.34	Jan-03
72.95	Jun-10	112.41	Aug-08	54.97	Oct-06	35.7	Dec-04	31.54	Feb-03
72.51	Jul-10	96.85	Sep-08	55.42	Nov-06	40.24	Jan-05	29.78	Mar-03
74.15	Aug-10	69.16	Oct-08	57.95	Dec-06	41.68	Feb-05	25.34	Apr-03
74.63	Sep-10	49.76	Nov-08	50.79	Jan-07	49.07	Mar-05	25.6	May-03
79.86	Oct-10	38.6	Dec-08	54.56	Feb-07	49.63	Apr-05	26.74	Jun-03
82.83	Nov-10	41.54	Jan-09	58.59	Mar-07	46.96	May-05	27.43	Jul-03
88.56	Dec-10	41.41	Feb-09	63.55	Apr-07	52.04	Jun-05	28.63	Aug-03
92.83	Jan-11	45.78	Mar-09	64.48	May-07	53.13	Jul-05	26.32	Sep-03
100.29	Feb-11	50.2	Apr-09	66.89	Jun-07	57.82	Aug-05	28.54	Oct-03
109.84	Mar-11	56.98	May-09	71.89	Jul-07	57.88	Sep-05	28.45	Nov-03
118.09	Apr-11	68.36	Jun-09	68.71	Aug-07	54.63	Oct-05	29.44	Dec-03
109.94	May-11	64.59	Jul-09	74.18	Sep-07	51.29	Nov-05	30.33	Jan-04
109.04	Jun-11	71.35	Aug-09	79.32	Oct-07	52.65	Dec-05	29.56	Feb-04
111.62	Jul-11	67.17	Sep-09	88.84	Nov-07	58.48	Jan-06	32.05	Mar-04
106.32	Aug-11	72.67	Oct-09	87.05	Dec-07	56.62	Feb-06	32.35	Apr-04
107.61	Sep-11	76.29	Nov-09	88.35	Jan-08	57.87	Mar-06	36.27	May-04
106.29	Oct-11	74.01	Dec-09	90.64	Feb-08	64.44	Apr-06	34.61	Jun-04
110.08	Nov-11	76.01	Jan-10	99.03	Mar-08	65.11	May-06	36.29	Jul-04
107.34	Dec-11	72.99	Feb-10	105.16	Apr-08	64.6	Jun-06	40.27	Aug-04
		77.21	Mar-10	119.39	May-08	68.89	Jul-06	40.36	Sep-04

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, several issues, Austria, www.opec.org



قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في

العراق*

ملحق (٤)

سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (كانون الأول/٢٠٠٢ - كانون الأول/٢٠١١)

سعر صرف الدينار العراقي	التاريخ	سعر صرف الدينار العراقي	التاريخ	سعر صرف الدينار العراقي	التاريخ	سعر صرف الدينار العراقي	التاريخ	سعر صرف الدينار العراقي	التاريخ
1185	Apr-10	1205	Jun-08	1488	Aug-06	1463	Oct-04	2214	Dec-02
1185	May-10	1202	Jul-08	1488	Sep-06	1463	Nov-04	2219	Jan-03
1185	Jun-10	1196	Aug-08	1486	Oct-06	1462	Dec-04	2354	Feb-03
1185	Jul-10	1188	Sep-08	1467	Nov-06	1452	Jan-05	2541	Mar-03
1185	Aug-10	1185	Oct-08	1394	Dec-06	1458	Feb-05	1992	Apr-03
1185	Sep-10	1183	Nov-08	1323	Jan-07	1469	Mar-05	1442	May-03
1185	Oct-10	1180	Dec-08	1299	Feb-07	1474	Apr-05	1459	Jun-03
1188	Nov-10	1179	Jan-09	1290	Mar-07	1473	May-05	1558	Jul-03
1195	Dec-10	1178	Feb-09	1284	Apr-07	1468	Jun-05	1755	Aug-03
1185	Jan-11	1178	Mar-09	1275	May-07	1475	Jul-05	2185	Sep-03
1185	Feb-11	1179	Apr-09	1269	Jun-07	1480	Aug-05	2010	Oct-03
1185	Mar-11	1187	May-09	1261	Jul-07	1481	Sep-05	1998	Nov-03
1187	Apr-11	1180	Jun-09	1253	Aug-07	1476	Oct-05	1772	Dec-03
1196	May-11	1184	Jul-09	1249	Sep-07	1478	Nov-05	1467	Jan-04
1197	Jun-11	1184	Aug-09	1245	Oct-07	1479	Dec-05	1409	Feb-04
1197	Jul-11	1183	Sep-09	1240	Nov-07	1483	Jan-06	1423	Mar-04
1199	Aug-11	1183	Oct-09	1216	Dec-07	1480	Feb-06	1443	Apr-04
1200	Sep-11	1183	Nov-09	1224	Jan-08	1480	Mar-06	1462	May-04
1200	Oct-11	1185	Dec-09	1225	Feb-08	1481	Apr-06	1460	Jun-04
1200	Nov-11	1185	Jan-10	1222	Mar-08	1485	May-06	1463	Jul-04
1218	Dec-11	1185	Feb-10	1216	Apr-08	1485	Jun-06	1463	Aug-04
		1185	Mar-10	1212	May-08	1486	Jul-06	1463	Sep-04

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية والتقارير الاقتصادي السنوي، أعداد متفرقة،

منشورة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq